جامعة الدكتور يحيى فارس–المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# واقع قطاع التأمين و دوره في تنمية الاقتصاد الوطني – حالة SAA بقصر البخاري–

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية**

**تخصص: مالية وبنوك**

**إعداد الطالبين:**

*- رابعي أحمد بدر الدين

*- بدة جميلة

**الأستاذ المشرف:**

بن عيشوش محمد

**لجنة المناقشة:**

| | |
|---|---|
| **يوسفي عاشور** | رئيساً |
| **بن عيشوش محمد** | مقرراً |
| **يرقي كريم** | ممتحناً |

**السنة الجامعية: 2017/2016**


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكروتقدير

الشكر والتقدير لله تعالى أولا وآخرا على ما أتمه ا علي من نعمه ، ظاهرها وباطنها .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور بن عيشوش محمد، الذي كان خير عون في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة .

شكرا لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد، إضافة إلى جميع الأساتذة الذين شاركونا في مشوارنا الدراسي، وجميع الموظفين العاملين في جامعة الدكتور يحي فارس .

# الإهداء

إلى أمي و أبي حفظهما الله

و أطال الله في عمرهما

وإخوتي وأخواتي

إلى كل الأقارب والأصدقاء.

جميلة

إلى والديّ الكريمين رعاهما الله

وجميع الأهل والأقارب

وجميع الأصدقاء

أحمد بدر الدين

**ملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع التأمين في الجزائر ودوره تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التطوير والبحث المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها، وقد قمنا بهذه الدراسة خلال الفترة من 2014 إلى 2016 وذلك اعتمادا على ماقدمته الشركة من معلومات خاصة بها خلال هذه الفترة .

حيث تقدم شركات التأمين مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، من خلال مساهمتها مع الدولة في خططها التنموية وسد الثغرات في هذا المجال، ولكي تؤدي هذا الدور الرائد فإنه يتوجب عليها الاستمرار في تعظيم نموها بشكل يمكنها من الصمودوقد قدمت الدراسة وفي ظل المعطيات والمؤشرات الحالية للاقتصاد الوطني ولسوق التأمين لاتعد هذه العملية بسيطة، وعلى اعتبار أن هذه العملية لابد منها عاجلا أم آجلا وفي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومن ضمنها التأمين، فالإشكالية المطروحة هي:

- إلى أي مدى يساهم قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

وفي الأخير حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية، بتبيان واقع سوق التأمين الجزائري استنادا إلى مختلف المعطيات والإحصائيات.

ووجدنا ان قطاع التامين يعتبركمحرك ودافع لتقدم الاقتصاد الوطني،للوصول إلى تشخيص وضعيته الحالية ولإعداد سوق التأمين الجزائري كفء.

# الفهرس

| البيـــان | رقم الصفحة |
|---|---|
| **شكر** | |
| **إهداء** | |
| **فهرس المحتويات** | **I** |
| **فهرس الأشكال** | **II** |
| **فهرس الجداول** | **IV** |
| **مستخلص باللغة العربية** | **VII** |
| **مقدمة عامة** | أ |
| **الفصل الأول : أساسيات حول التأمين .** | **2** |
| **تمهيد الفصل .** | **2** |
| **المبحث الأول : ماهية التأمين** | **3** |
| المطلب الأول : التطور التاريخي للتأمين | **3** |
| المطلب الثاني : مفهوم التأمين وأنواعه ومبادئه. | **5** |
| المطلب الثالث : الأخطار القابلة للتأمين. | **11** |
| **المبحث الثاني : عقد التأمينو شركات التأمين.** | **13** |
| المطلب الأول: تعريف وخصائص عقد التأمين . | **13** |
| المطلب الثاني : التزامات وإجراءات وأنواععقد التأمين. | **15** |
| المطلب الثالث :.شركاتالتأمين. | **20** |
| **خلاصة الفصل** | **26** |
| **الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية وواقع قطاع التأمين .** | **28** |
| **تمهيد الفصل .** | **28** |
| **المبحث الأول** :مفهوم التنمية الاقتصادية . | **29** |
| المطلب الأول: تعريف وأهدف التنمية الاقتصادية . | **29** |
| المطلب الثاني : سياسات التنمية الاقتصادية وخصائصها . | **31** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : عوامل التنمية الاقتصادية . | **33** |
| **المبحث الثاني** :واقع سوق التأمين الجزائري . | **35** |
| المطلب الأول: منتجات سوق التأمينالجزائري . | **35** |
| المطلب الثاني: العرض والطلب في سوق التأمين الجزائري | **43** |
| المطلب الثالث : : دور ومساهمة سوق التأمين الجزائري في المؤشرات الاقتصادي. | **48** |
| **خلاصة الفصل.** | **50** |
| **الفصل الثالث : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين "saa"** | **52** |
| **تمهيد الفصل** | **52** |
| **المبحث الأول** :تقديم الشركة الوطنية للتأمين . | **53** |
| المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين . | **53** |
| المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين . | **54** |
| المطلب الثالث : المنتجات التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين . | **58** |
| **المبحث الثاني** :مساهمة قطاع التأمين وعلاقته بالمتغيراتالاقتصادية . | **59** |
| **المطلب الأول** :علاقة التأمين بالتضخم و ميزان المدفوعات | **59** |
| **المطلب الثاني** :علاقة التأمين بالدخل الوطني | **61** |
| **المطلب الثالث:** النتائج المحققة من طرف الشركة للتأمين "saa" | **64** |
| خلاصة الفصل . | **72** |
| خاتمة عامة . | **74** |
| قائمة المراجع . | **78** |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (**1-3**) | شبكات التوزيع التجارية التابعة للشركة الوطنية للتأمينSAA | **55** |
| (**2-3**) | نسبالمستخدمين حسب الوظيفة | **56** |
| (**3-3**) | الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لتأمينSAA | **57** |
| (**4-3**) | تطور رقم أعمال الشركة ما بين 2007-2016 | **65** |
| **(5-3)** | نسبرقم الأعمال حسب شبكات التوزيع خلال سنة 2016 | **66** |
| **(6-3)** | تطور رقم الأعمال حسب الفروع بالأرقام خلال سنوات(2014-2015-2016) | **67** |
| **(7-3)** | نسب تطور رقم الأعمال من 2014 إلى2016 | **68** |
| **(8-3)** | موقع الشركة الوطنية للتأمينفي سوق التأمين الجزائري | **69** |

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | متوسط إنفاق الفرد الجزائري على منتجات التأمين | 47 |
| (2-2) | ترتيب شركات التأمين من ناحية الأهمية خلال الفترة 2009-2010 | 48 |
| (1-3) | عدد المستخدمين في الوحدات حسب الوظيفةفي 2016/12/31. | 56 |
| (2-3) | توزيع رقم أعمال التأمين حسب الأقاليم الكبرى في العالم سنة 1995 | 63 |
| (3-3) | تطور رقم أعمال الشركة SAA | 64 |
| (4-3) | تقسيم رقم الأعمال حسب شبكات التوزيع خلال سنة 2016 | 66 |
| (5-3) | يوضح توزيع رقم أعمال الشركةSAA حسب الفروع خلال السنتين 2015-2016 | 67 |
| (6-3) | حصة الشركة الوطنية للتأمين "SAA" في السوق الجزائري للتأمين من 2007 إلى غاية 2016 | 69 |
| (7-3) | تطور التعويضات التي قامت الشركة بتسويتها | 70 |
| (8-3) | حجم التنازلات و العمولات للشركة الوطنية للتأمين"SAA" سنة 2016 | 71 |

# مقدمة عامة

**مقدمة عامة**

منذ بداية مزاولة الإنسان لنشاطه أصبح معرّضاً لعدة مخاطر محتملة الوقوع في أي وقت، وفي أي مكان إضافة إلى العديد من المخاطر التي قد تصيبه في ذاته أوممتلكاته أوالأشخاص الأخرين وقد حاول بدوره منذ القديم البحث لنفسه على سبل الوقاية والحماية من مختلف المخاطر المحيطة به، والتي تؤدي إلى التعرض لخسائر كبيرة، فالإنسان منذ القديم يحاول تفادي حدوثها عن طريق ادخاره الخاص، الذي لم يستطيع بواسطته تغطية المخاطر التي تصيبه إلى أن توصل إلى فكرة التأمين الذي أصبح ضرورة ملحة لتغطية الأخطار التي لا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمالها، وإغفالها لدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتأمين يعتبر الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات والأشخاص وكذا رؤوس الأموال.

كما تجدر الإشارة إلى أن تطور حياة الإنسان زاد من فرض التأمين وتركزه في المجتمع، وبالتالي أدى هذا إلى التفكير في حل لهذه المشكلة، والمتمثل في فكرة إعادة التأمين، فهي وسيلة للتخفيف من حدة الخطر.

فالتطور الاقتصادي والفني أدى إلى ظهور شركات التأمين التي تعد من بين أهم المؤسسات المالية باعتبارها تقوم بتجميع الفائض من الأرصدة النقدية في صورة أسهم وأقساط التأمين، وتوظف هذه الأرصدة الفائضة بصورة قروض إلى المشروعات، فشركات التأمين تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة لمن يطلبها، وكذلك تقم باستثمار الأموال المجمعة لديها.

وقد ظهرت النتائج الكارثية لمحدودية نشاط التأمين وهشاشته، منظومة خلال النكبات التي عاشها العالم عموما والجزائر خصوصا بشكل متتالي في السنوات الأخيرة باعتبار أن مجمل شركات التأمين لم تتمكن من تغطية الأضرار التي أحقت بالأشخاص والممتلكات، مما أجبرت خزينة الدولة على تحمل أعباء هذه الخسائر واضطرها فيما بعد إلى إصدار تعليمة تلزم فيها جميع المواطنين بالتأمين.

وللاستمرار في الحياة الاقتصادية، والمشاريع الهامة أخذت شركات التأمين تنتشر كمظهر اقتصادي هام، لعبت بذلك دورا اقتصاديا هاما في ضمان الاستقرار وبعث الطمأنينة، فأخذت هيئات وشركات التأمين إلى رقابة الدولة، حماية للمدخرين والمستثمرين، وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق سوف نتطرق إلى أشكال وتخصص شركات التأمين في الجزائر، ونظرا للأخطار المتعددة التي شاهدتها الفترة الأخيرة، والتي أثقلت كاهل شركات التأمين، وأدت إلى صعوبة التصدي لهذه الأخطار بالوسائل التقليدية، باعتبار نشاط التأمين الأسلوب الأهم لعلاج مختلف الأخطار.

والتأمين لا يقوم بدوره إذا لم تتوفر مؤسسات مؤهلة قادرة على تغطية مختلف المخاطر وهي شركات التأمين فهي السبيل الأول والأخير للأشخاص من أجل وقاية نفسهم وممتلكاتهم من مختلف المخاطر المحتمل تحققها نظرا لما توفره من امن وطمأنينة للأفراد .

وبهذا تعد شركات التأمين من الشركات الخدماتية التي تمارس دورا مزدوجا،فهي تقوم بتقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها تقوم باستثمارالاموال التي تفضل عليها من المؤمن لهم مقابل الحصول على عوائد وعليه فهذا القطاع له تأثير على الكتلة النقدية المطلوبة والمفروضة، وبذلك هي تلعب دور هاما في توطيد أواصر الاستقرار في السوق والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما له تأثير سلبي على الاقتصاد بما انه يساعد على ضخ كتلة نقدية صافية .

**الإشكالية:**

من خلال المقدمة التي أردناها أن تكون شاملة لموضوعنا يجدر بنا صياغة إشكالية بطريقة علمية ومنهجية تجيب عن موضوع دراستنا.

إلى أي مدى يساهم سوق التأمين الجزائري في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

وحتى نتمكن من حل هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين وما أنواعه وما هي أهداف شركات التأمين ؟
- إلى أي مدى يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المؤثرة إيجابِياً على التنمية الاقتصادية؟
- في ظل الإصلاحات التي يشهدها قطاع التأمين في الجزائر هل أصبح يلعب الدور المنوط به؟

ومن خلال دراستنا وتحليلنا للموضوع وللإجابة عن التساؤلات المطروحة لجأنا إلى الفرضيات التالية:

- التأميننشاط اقتصادي تتفرع أنواعه بتعدد الأخطار و هدفه تحقيق أرباح و تسهيل حياة الناس

-شركات التأمينهي الوحيدة القادرة على أداء الوظيفة التأمينية.

-يلعب سوق التأمين الجزائري دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني

- **أهمية الموضوع:**

ظهر التأمين كوسيلة جماعية ترمي إلى إيجاد نوع من التعاون بين الأفراد بهدف مساعدتهم على مواجهة المخاطر التي تعترض أي واحد منهم، لهذا كان التأمين محل اهتمام العديد من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، والتأمين هوالعلاج المناسب للحد من تعرض الأشخاص لنوبات الحوادث أوالتخفيف منها عند حدوثها وتقوم شركات متخصصة بذلك إذ لابد من تشخيص دقيق للأخطار و الخسائر خاصة عند تأمين المؤسسات الاقتصادية من انعكاسات الكوارث الطبيعية وتقلبات أسعار السوق

كما تبرز أهميته من خلال الدور البالغ للتأمين في الاقتصاديات الحديثة بصفة عامة و الدور الذي يمكن أن يؤديه الاقتصاد الوطني الجزائري بصفة خاصة إذا تم الاهتمام به كما ينبغي.

## ➢ أهداف البحث:

تهدف دراستنا إلى ما يلي:

- ❖ التأمين والجوانب المتعلقة به.
- ❖ التعرف على الخدمات التي تقدمها شركات التأمين.
- ❖ قدرة شركات التأمين على تأدية دورها المزدوج.
- ❖ مدى قدرة شركات التأمين على تغطية الخسائر المتوقعة، وبالتالي مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه زبائنها.
- ❖ خلق ثقافة تأمينية في سوق التأمين الجزائري.
- ❖ دراسة العمليات التي تقوم بها شركات التأمين من خلال التعرف على شركة SAAمحل الدراسة.

**دوافع اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- ❖ أهمية الموضوع خاصة مع التطور الاقتصادي.
- ❖ اختيار موضوع يناسب مجال الدراسة.
- ❖ التأمين أصبح ضرورة ملحة في الحياة الاجتماعيةوالاقتصادية.
- ❖ الحوادث المتكررة التي شاهدتها الفترة الأخيرة.
- ❖ محاولة الوصول إلى ما هوواقع في المؤسسات وتقريب الحقائق إلى ذهن الطالب.
- ❖ انعدام ثقافة التأمينات لدى الأفراد.
- ❖ محاولة إنجاز بحث يكون عبارة عن مادة نظرية وميدانية تساعد الطلبة الجامعيين والمهتمين بمثل هذه المواضيع.

**المنهج المستخدم في البحث:**

سعيا لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا، اعتمدنا في بحثنا على مرحلتين، المرحلةالأولى تضمنت البحث النظري، واستخدمنا فيه المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمرحلة الثانيةتضمنت البحث التطبيقي أوالميداني و فيه تم استخدام المنهج التحليلي والإحصائي، من أجل دراسة إشكالية البحث، ومحاولة اختبار صحة الفرضيات.

- **هيكل الدراسة**

قمنا في دراستنا هذه بالتطرق إلى ثلاثة فصول، حيث قسمنا موضوعنا إلى فصلينالفصل الأول يتضمن مبحثين تم التطرق فيهما إلى كل من التامين وعقد التامين وشركات التامين ، أما الفصل الثاني فهو الأخر ينقسم إلى مبحثين ويتضمن موضوع المباحث كل من التنمية الاقتصادية وواقع قطاع التامين ، أما الفصل الثالث فكان عبارة عن الجانب النظري يحتوي على مبحثين تم التطرق فيهما إلى الجانب التطبيقي ،وهو علاقة التأمين بالمتغيرات الاقتصادية و دراسة حالة الشركة الوطنية للتامينsaaبقصر البخاري.

- **الدراسات السابقة**

- قام برغوتي وليد بدراسة تحت عنوان "تقييم جودة خدمات شركات التأمين واثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية" خلال سنة 2005حيث قام بدراسة أثر جودة الخدمات و أثرها على الطلب في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995إلى 2005، و التي أوجدت ما لهذا من أثر على كمية الطلب على التأمين.

قام د.زورقي إبراهيم من جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف سنة 2012بمداخلة بعنوان "دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر )"

في مذكرته للماجستير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية سنة 2012قام مخلوفي عبد الرزاق بدراسة تحت عنوان "تقيم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي" و كانت دراسة الحالة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفترة الممتدة بين 2012-2013 ، حيث توصل في دراسته إلى النتائج البارزة التي توصل إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكذلك تحليل وتقييم أداء الشركة خلال هذه الفترة .

- **اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة:**

تمثلت في دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينsaaخلال الفترة 2014-2016 إضافة إلى إبراز دور المتغيرات الاقتصادية ومساهمتها في قطاع التأمين، وما يميز دراستنا هذه هو الاختلاف في الفترة الزمانية إضافتا اختلاف كل من الإحصائيات لكل من الشركتين وتركيزنا على إبراز دور التأمين في تطور وترقية الاقتصاد الوطني إلى الأحسن .

# الفصل الأول

## مقدمةالفصل

أصبحت خدمات التأمين في الوقت الحاضر تشغل حيز كبير من اهتمام المجتمع ككل ورجال الأعمال خاصة في مختلف الأنشطةالصناعية والتجارية والاقتصادية،وذلك لاعتمادهم الكبير عليها بما توفره لهم من الأمان لمشروعاتهم المختلفة، ما يعزز الدورالفعال الذي تلعبه شركات التأمين في قياس المخاطر، لذا كان من الطبيعي ظهور هذه الأخيرة لتغطية الأخطار المؤمن ضدها (باعتباره خدمة تقدمها شركة التأمينللأفراد)، مقابل مبالغ متفق عليها يسددها الأفراد للشركة دفعة واحدة أوعلى أقساط.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى كل من المباحث التالية :

المبحث الأول:ماهيةالتأمين .

المبحثالثاني: عقد التأمين وشركات التأمين.

## المبحثالأول :مفهومالتأمين:

يلعب التأمين دور هام في شتى مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، إذ انه يعد جوهريا في مواجهة الكوارث التي تواجه الفرد والمجتمع، وذلك لكا يقدمه من الامان والطمأنينة لأفراد المجتمع ككل فهويعمل على التقليل من الأخطار التي قد تحدث مستقبلا.

### المطلبالأول: التطور التاريخي للتأمين:

التأمين فكرة قديمة، نشأت مع نشأة الإنسان نفسه وتطورت بتطوره، وإن لكل نوع من التأمين نشأته وتطوره إن التأمين منقول من الغرب من كلمة يوجد فيها معنى التأمين، ولهذا يعد التأمين فتعود إلى ماضي بعيد وتختلف من نوع لأخر فنجد منها مثلا[1]:

#### أولا: التأمين على الحياة

ظهرت وثائق التأمين على الحياة في بريطانيا سنة 1583م وتكونت لها جمعيات لتمارس هذا النوع من التأمين العام 1860م، ومن ثم ظهرت الشركات المهتمة في هذا المجال كشركة " نورج يونيون " والتي تعتبر أكبر الشركات التأمين الإنجليزية ومن ثم انتشر هذا النوع من التأمين إلى كافة الدول الأوروبية، وأمريكا بفضل علماء الرياضيات الذين جدولوا الوفيات على أسس علمية رياضية ومن ثم ظهرت أول شركة للتأمين على الحياة في فرنسا عام 1787م، ثم بعتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى باقي دول العالم.

#### ثانيا: التأمين على الحريق

ظهرت فكرته أولا عند الرومانيين الجمعيات الدينية، على أساس التعاون فيما بينهم، في حال حدوث حريق، ولكن في العصر الحديث أوما ظهر في إنجلترا في القرن السابع عشر ميلادي.

عند نشوب الحريق لشهير عام 1666م والذي اتى على أكثر من 13 ألف منزل وحوالي 100 كنيسة أدى ذلك إلى ظهور فكرة التعاون والتعويض بين الأفراد، ثم تطورت الفكرة وتأسست مكاتب خاصة لتأمين المنازل ضد خطر الحريق، ولعل من أهمها مكتب (TAEFIREOFFICE) ومكتب " فونكس " ونظرا لاقتصار مهام هذه المكاتب على تأمينات المباني أدى ذلك إلى الحاجة لظهور شركات تأمين الأثاث، المباني والبضاعة . ونتيجة لهذه الحاجة والتطور الاقتصادي في

[1] عبد العزيز الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيدرة، الجزائر، 1998، ص23.

إنجلترا ظهرت شركات المساهمة للتأمين ضد خطر الحريق، تهدف إلى حماية المنشآت الصناعية والتجارية بعدما تطورت الفكرة وانتشرت عبر أقطار أوروبا وأمريكا، هذا راجع لنموالمدن، إضافة إلى إزياد أخطار الحريق في المناطق السكينة الشرقية في أمريكا، وأولى شركات التأمين على الحريق ظهرت في فنلندا، عام 1752م، ومن ثمة ظهرت شركات أصلية التأمين، راجع لاهتمام الأفراد بأخطار الحريق ولعل أولى هذه الشركات بشمال أمريكا عام 1792م، أصبح هذا النوع من التأمين منتشرا في معظم دول العالم.

**ثالثا: التأمين البحري**

هي أقدم أنواعالتأمين نظرا لارتباطه المباشر بالتأمين عنطريق عقد القروض على السفن فعند البابليين يستطيع البحارة أن يتفقوا فيما بينهم، في حالة إذا فقد أحدهم سفينة فسوف تشيد له سفينة أخرى بينما في حالة فقدانه لسفينة نتيجة لخطأ منه فلا يحق له المطالبة بغيرها، أما إذا فقد البحار سفينته نتيجة ذهابه مسافات بعيدة لاتذهب إليها سفن أخرى، ففي هذه الحالة أيضا ليس له الحق بالمطالبة ببناء فينة أخرى .

أما الفينيقيون فبرزت لديهم صفة العقد بصورة أوسع، ونلاحظ أن هذه الصورة أصبحت واضحة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر وبالأخص في مدن إيطاليا الشمالية، بدرجة يمكننا القول بأنه في العصر الحديث انبثقت أول فكرة في هذا النوع من التأمين في هذه المدة، عند اللومبارديين الذين رحلوا من إيطاليا إلى فرنسا وإنجلترا وحملوا معهم هذه المهنة التي تطورت بشكل كبير وواضح في إنجلترا و أصبح معروفا بأسواق التأمين في العالم وسمي باللامبارد.

إضافة إلى قصة الاويدز الشهيرة في إنجلترا في عالم التأمين والملاحة حيث اقتحمت جماعة الاويدز وعلى رأسها إدوارد لويدز عام 1688م مقهى خاص على نهر التيمس في لندن بالقرب من مرافئ السفن، بهدف إجراء معاملات التأمين على السفن عند إبحارها أوغرقها وهكذا تطورت هذه الأعمال وأصبحت تبرم في شكل عقود التأمين، إلى ان صدر قانون خاص يمنحها العفة الشرعية، وحُدِّدَتْ طبيعة أعمالها عام 1871م، وازدادت هيئة الاويدز متانة وقوة وأصبحت أكبر مركز تأميني في العالم.[1]

ولقد ظهر أول تشريع قانوني للتأمين البحري في برشلونة عام 1435 م وجمعت أحكامه في شكل قانون لفرنسا عام 1584م، ومن ظهرت أول وثيقة تأمين على البضاعة المشحونة في الباخرة، ثم صدر أول قانون للتأمين البحري في إنجلترا عام 1601م وهوقانون (ELEZABETE)، وفي عام 1720م تأسست شركات للتأمين البحري بموجب قانون

[1] عبد العزيز الرزاق بن خروف، مرجع سابق ، ص 29 .

خاص، إلا أن منافسة الاويدز ادت إلى إغلاقها وتليها صدور قانون التأمين البحري في إنجلترا سنة 1745م ومن ثم القانون البحري الإنجليزي عام 1906م[1].

**المطلب الثاني : تعريف التأمينومبادئه وأنواعه.**

**أوَّلاً:تعريفالتأمين**

لم يتم الوصول بعد إلى تعريف شامل للتأمين عموما،نظرا لاختلافأنواعالتأمين من ناحية، ولاختلاف الأسس والمبادئ التي يقوم عليها كل نوع من هذه الأنواع من ناحية لأخرى ولذلك سنحاول في عرض سريع التعرض للتعارف المختلفة للتأمين .

1- تعريف التأمين لغةًواصطلاحاً:

- التأمين لغة : يعني الضمان والقدرة على درء المخاطر[2]

- التأمين إصلاحا : يعني الاتفاق الذي بموجبه تتحمل شركات التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات وتمثل أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين بأعمال وتمثل أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين بأعمال تجارية لتنميتها من جهة ولإمكانية الإيفاء بالالتزامات تجاه المتضررين من جهة أخرى .

2- تعريفالاقتصاديين:

- تعريففرانكنايت Frank Knight حيث يعرف التأمين بأنه عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلىحد مرغوب فيه، فالتأمين ماهوإلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد، وذلك بالتعامل في مجموعات كبيرة من الحالات بدلا من التعامل في الحالات مفردة .

[1] محمد ناصر جودت، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق،دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998، ص17.
[2]محمد ناصر جودت، مرجع سابق، ص 15.

- تعريف فريدمان وساهاج: أنه الفرد الذي يشتري تأمين هذا الحريق على منزل يمتلكه، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من ان يبقى متحملا خيط من احتمال ضعيف خسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله) واحتمال كبير بأن يخسر شيئا وذلك بفضل حالة التأكد على عدم التأكد.

3- تعريف رجال التأمين:

- تعريف سلامة عبد سلامة:التأمين نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبئ أخطار معينة إلى المؤمن له عن كل أوجزء من الخسارة المالية التي يتكبدها.

- تعريف أحمد جاد عبد الرحمان :التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة وقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الافراد يكونون جميعهم معرضين لنفس الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق .

- تعريف عادل عبد الحميد عزة: التأمين يهدف بصفة أساسية إلى حماية الافراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الأخطار المحتملة لحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا[1]، وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا لأفراد والهيئات في حدوثها.

- تعريف هيمارHemard: التأمين عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أولصالح الغير في حالة تحقق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري المقاصة بينهما وفق لقوانين الاحصاء.

4- المفهوم القانوني والفني للتأمين:

ليس للتأمين علاقة قانونيةبين المؤمن والمؤمن له فحسب بل أيضا عملية تقوم على أسس،وهي تنظيم التعاون بين المؤمن الذي يعتمد في ذلك على حساب الاحتمالات وقانون الاعداد الكبيرة.

[1]إبراهيم علي إبراهيم عبه، الرياضة والتأمين، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 375.

**ثانيا: مبادئ التأمين .**

مهما اختلفتأنواعالتأمين ومهما اختلفت صوره فإنها تتفق جميعها على مبادئ عامة وهي:

1- مبدأحسن النية :أي ينبغي أن يتوفر في كلا الطرفين مبدأ حسن النية أي ويجب ان تكون البيانات التي يدلي بها كل طرف دقيقة وصحيحة ولايخفي شيئا جوهريا يؤثر في عقد التأمين[1]، وترجع أهمية هذا المبدأ إلى ان المؤمن لابد أن تتوفر لديه جميع الحقائق الخاصة بالتقاعد حتى يستطيع أن يقرر ما إذا كان يرفض التأمين أويقبله، وإذا قرر قبول التأمين لابد أن يعرف هذه الحقائق حتى يستطيع أن يحدد القسط والشروط لقبوله .

ومن الواضح أن كِلَا الطرفين ملزمان بمبدأ منتهى حسن النية طوال مدة التفاوض التي تسبق التقاعد .

2- مبدأ المصلحة التأمينية: ويعني ان يكون للمستأمن مصلحة تتحقق بواسطة التأمين كأن يصاب بخسارة مادية اذا وقع الخطر الذي يؤمن منه أوتتحقق له منفعة اقتصادية إذا لم يقع الخطر .

والوقت الذي يشترط توفرها المصلحة يختلف من عقد لأخر ففي عقود الممتلكات يشترط توفرها عند حدوث الحادث وتحقق الخسارة وغيابها في مدة سريان العقد ينقضي بانقضاء التأمين بقوة القانون أي عند ابرام العقد يتوجب توفر التوقع لوجود المصلحة فقط[2].

3- مبدأ السبب المباشر (القريب): أي لايستحق التعويض إلا اذا كان الخطر المؤمن منه هوالسبب المباشر من وقوع الخطر، اي السبب القريب لذلك والغرض من توفر هذا المبدأ هوينتج الخطر عن اسباب بعيدة لايغطيها عقد التأمين ويستحق للمؤمن له التعويض عن ذلك .

ويقصد بالسبب المباشر أوالقريب السبب الذي يولد سلسلة من الحوادث المتصلة التي تؤدي في النهاية إلى وقوع الخسارة بدون تدخل أي مؤثر خارجي أخر مستقل، وكلمة قريب لايقصد بها القرب وإنما القرب من ناحية السبب.

4- مبدأ التعويض : إن الغرض الاساسي للتأمينباستثناءتأمين الحياة هوتعويض المستأمن عن الخطأ الذي يقع له، ويشترط في التعويض ألا تتجاوز قيمته مبلغ التأمين المتفق عليه أوقيمة الخسارة الناجمة عن وقوع الخطر أو أيهما أقل.

---

[1] موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال – التأمين –التخطيط – التنظيم، دار النشر creepsedito،2004-2005،ص 44، 45،46.

[2] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثانية، 2006، ص191.

يكون عقد التأمين بدون مبدا التعويض مصدر لإحداث أضرار للمجتمع ويكون ذلك مخالفا للمبادئ العامة للعقود.

5- مبدأ المشاركة في التأمين : قد يكون التأمين ناقصا أوكافيا أوكثر من الكفاية، فالتأمين الناقص هوالذي يكون فيه مبلغ التأمين أقل من قيمة الأصل المؤمن عليه، اما الكافي فهوالذي منه مبلغ التأمين مساويا . لقيمة الأصل واما التأمين فوق الكافي فيحدث عندما يؤمن الشخص ماعلى أصل واحد لدى أكثر من منشأة تأمين وتكون جملة المبالغ مؤمن بها اكثر من قيمة الأصل المؤمن عليه .

6- مبدأ الحلول في الحقوق : ويقصد بذلك أن منشأة التأمين تحل محل المؤمن له في كافة حقوقه تجاه الغير، فما دامت قد دفعت له التعويض فإنها تستطيع ان ترجع على الغير الذي تسبب في الضرر الذي حدث عنه تعويض بشرط ان لاتحصل لنفسها على مبلغ يزيد عن التعويض الذي دفعه المؤمن له .

**ثالثا:أنواعالتأمين.**

هناك عدة تقسيمات للتأمينأهمهاومن أبرز هذه التقسيمات مايلي[1]:

**1- التقسيم من الناحية النظرية** : ويهدف هنا إلى بحث التأمين من ناحيتين القانونية والفنية وهناك أكثر من عنصر يأخذ الإجراء مثل هذا التقسيم من أهمها:

- عنصرالتعاقد: يمكن تقسيم التأمينإلىعدة أنواعأساسية:

- التأمين الاختياري ( الخاص ) : ويشمل التأمينات التي يتقاعد عليها الفرد أوالمنشأة بمحض اختيارهم،وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي انه لابد ان تتوفر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمنشأة، مثل التأمين الحوادث والحريق والسيارات غير الإجباري والبحري،التأمينالاختياري أوالخاص.
- التأمين الإجباري: ويشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها وذلك بهدف اجتماعي أولمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع أي أن عنصر الإجبار أوالإلزام من الدولة هوأساس التعاقد هنا، ويشمل هذا التأمينكافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز والوفاة والشيخوخة، والبطالة، والمرض، وإصابات العمل) وبعض فروع التأمينات الاجتماعية الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري.

1محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2007- 2008، ص 90.

- التأمين التجاري أوالخاص: الجزء العظم منه عبارة عن تأمينات اختيارية تتم بمحض إرادة الفرد او المنشأة للحماية

- من أخطار معينة ترجع إلى الصدفة، وعادة ماتقوم به شركات المساهمة التي تهدف في العادة إلى تحقيق الربح وقد ورد في قانون التجارة الاردني مايشير إلى اعتبار أعمال التأمين أعمالا تجارية،وأما بالنسبة لشركات التأمين العاملة في الأردن فتخضع الأحكام قانون مراقبة أعمال التأمين وفي بعض الحالات الأخرى تقوم به الحكومة، ومن السمات المميزة للتأمين التجاري أنه اختياري، وتحويل الخطر عادة يتم عن طريق عقد التأمين .

- التأمين التعاوني أوالتبادلي ويقوم التأمين هنا على أساس تعاوني بحث ومن ثم لايكون الغرض منه تحقيق الربح ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وعادة مايقوم بهذا النوع من التأمين هيئات التأمين التبادلي، والجمعيات التعاونية والصناديق التأمين الخاصة .

- التأمينالاجتماعي : فهو تأمين ( إجباري ) تحدد مزاياه بمقتضى القانون، ويركز هذا التأمين على العدالة الاجتماعية، فالهدف الاساسي ن للتأمينالاجتماعي هومنح أفراد المجتمع الحماية من الأخطار واسعة الانتشار، ويمكن اعتبارها أخطار وأساسية أوعامة، وأكثر من ذلك، يهدف هذا التأمين إلى حماية المؤمن لهم بضمان حد أدنى من الدخل لمنع هؤلاء الافراد من أن يكونوا عبئا على المجتمع .

- طريقة تحديد الخسارة: وبالتالي التعويض: طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين رئيسين:

- التأمينات النقدية : وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس المشار إليها سابقا للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض،المستحق عند تحقق هذا الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين.

- تأمينات الخسائر: وتشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية بحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

- موضوع التأمين: يمكن تقسيم أنواعالتأمين في هذا البند إلى مايلي:

- تأمينات الأشخاص ومن أهمها :[1]

1 [1]محمد رفيق المصري ، مرجع سابق ،ص 94.

- تأمين المرض والخطر المؤمن منه هنا هوخطر المرض.
- تأمين البطالة والخطر المؤمن منه هنا خطر البطالة.
- تأمين الشيخوخة والخطر المؤمن منه هنا هوخطر البطالة.
- تأمين الشيخوخة والخطر المؤمن منه هنا هوخطر بلوغ سن الشيخوخة.
- تأمين الوفاة والخطر المؤمن منه هنا هوخطر الوفاة في سن مبكرة.

- تأمينات الممتلكات:

- التأمين من الحريق والخطر المؤمن منه هوالحريق.
- التأمين البحري والخطر المؤمن منه هوخطر الغرق.
- تأمين الزلازل.

- تأمينات المسؤولية المدنية:

- تأمين المسؤولية لأصحاب السفن والطائرات.
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة.
- تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات.

**2- التقسيم من الناحية العملية:**

- ينقسم التأمين وفق الناحية العملية إلى الفروع التالية :

- التأمين على الحياة : وتشمل كافة عمليات التأمين التي يكون الخطر المؤمن منه فيها متعلقا بحياة أووفاة الإنسان
- تأمينات الممتلكات: وتعمل وثائق هذا النوع من التأمينات على تغطية الخسائر المادية الناشئة عن حوادث الحريق بالنسبة للتأمين من الحريق.
- وتعويض الخسارة المادية التي تلحق بممتلكات المؤمن له سواء فردا أومنشأة بسبب سطو أوسرقة[1].
- تأمينات النقل : وتوفر وثائق هذا النوع من التأمين الحماية التأمينية من الخسائر المادية التي تتعرض لها وسائل النقل والبضائع والسلع المنقولة من الأخطار المختلفة .

[1] محمد رفيق المصري، مرجع سابق، ص 95.

- تأمينات المسؤولية المدنية : وتشمل كافية أنواعالتأمين التي يكون الخطر المؤمن منه فيها هي المسؤولية المدنية للمؤمن له قبل الغير، ويكون الهدف منها هوتعوض المؤمن له الخسارة المادية الناشئة عن مسؤولية المدنية .

**المطلب الثالث : الأخطار القابلة للتأمين .**

إن الفوائد الكثيرة التي يحققها التأمين تجعلها نتساءل لماذا لايمكن التأمين ضد أي خطر يواجهه الإنسان ن وبذلك يتسع نطاق التأمين ضد أي خطر يواجهه الإنسان، وبذلك يتسع نطاق التأمين وتتحقق فوائده بدرجة أكبر، تقودنا إلى الإجابة على هذا السؤال إلى مناقشة الشروط المختلفة التي يجب ان تتوفر في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين .

1- ان تكون احتمالا بمعنى أن لا يكون وقوعه امرا مستحيلا اوأن يكون وقوعه مؤكدا، فلا يمكن مثلا التأمين ضد خطر جفاف المحيطات، حيث ان هذا أمرمؤكد الوقوع .

2- أن يكون من الممكن قياس احتمال وقوع الخطر وتقدير قيمة ما يرتبط ينتج عنه من خسائر مالية للمؤمن له،ومن الواضح ان هذا الشرط يرتبط إلى درجة كبيرة بحساب قسط التأمين الذي يجب على المؤمن له دفعه عند التأمين من خطر معين ذلك انه على أساس توفر هذا الشرط يصبح من الممكن حساب قسط التأمين الذي يجب دفعه لتغطية الخطر فلا يكون بذلك تحديدا ارتجاليا يمكن ان يؤدي إلى خسارة المؤمن إذن تبين فيما بعد أن مجموع الخسائر المالية التي أصيب بها المؤمن لهم نتيجة تحقق خطر معين أكبر من مجموع الأقساط التي طلب إليهم دفعها، وهناك من الأخطار مايمكن حساب احتمال وقوعها بدرجة كبيرة من الدقة، مل خطر استهلاك السندات حيث إذا كان عدد السندات نوع معين المتداولة في السوق = A، وكان عدد السندات التي تستهلك = B يكون احتمال استهلاك السند الواحد =B/A.

3- ألا يكون وقوع الخطر أمرا إراديا بمعنى الا يكون المؤمن له قد تعمد وقوعه اوارتكب من الاخطاء المعتمدة ما ساعد على تحقيقه حيث أنه بذلك تنتفي صفة الاحتمال عن الخطر ويصبح التأمين بذلك تحيلا للكسب غير المشروع كما تنص هيئة التأمين على استثناء الحوادث التي يعض فيها المؤمن نفسه للخط مثل صيد الحيوانات الضارية وتسلق الجبال، وكذلك تنص على إعفاء هيئة التأمين من دفع التعويض في حالة التأمين ضد حوادث العمل إذا أثبت ان العامل تسبب عمدا في وقوع الحادث.[1]

1 [1]محمد رفيق المصري ، مرجع سابق ، ص 96.

وتتوسع بعض هيئات التأمين في تفسير هذا الشرط فتمتنع عن تأمين الأخطاء التي يكون لشخص ما مصلحة في تحقيقها سواء كانت مادية اوغير مادية[1].

4- أن يكون الخطر موزعا بدرجة كبيرة بين جمهور المؤمن لهم بمعنى ألا يكون مركزا على شخص واحد فقط اوعدد قليل من الأشخاص فليس من الفطنة ان يقبل المؤمن التأمين على حياة شخص واحد بملغ كبير جدا،أوالتأمين من الحريق لمؤسسة ضخمة جدا حيث إن مركز المؤمن في هذه الحالة يصبح غير موثوق به.

ومن جهة أخرى لايجب ان يكون الخطر منتشرا بحيث وقوعه إلى كارثة تصيب المؤمن من اخطار الحروب والزلازل والفيضانات والبراكين والثورات حيث إن وقوع أي من هذه الخطار سوف يصيب أعداداً كبيرة جدا من الأفراد في نفس الوقت، وفي حالة الحرب تمتنع شركات التأمين عن قبول أيتأمين ضد الأخطار.

5- أن تكون الخسارة الناتجة عن وقوع الخطر مادية وبذلك لايمكن التأمين على أشياء لها قيمة عاطفية لدى صاحبها، ولا يعني ذلك ان المؤمن يرفض التأمين على أشياء من هذا النوع، وإنما يقبل التأمين على أساس مالها من قيمة نقدية في السوق وليس على أساس قيمتها العاطفية لدى صاحبها.

6- أن يكون وقوع الخطر من السهل إثباته، فلا يمكن التأمين مثلا ضد مرض لاتظهر له أعراض مثل الصداع أوضعف الذاكرة كذلك لايمكن التأمين ضد احتراقبعض الممتلكات كالنقود التي يحتفظ بها الشخص في منزله مثلا.

7- ألا تكون المصلحة المعرضة للخطر مخالفة للنظام العام أوالقانون، فلا يجوز التأمين ضد خطر يكون من شأنه تشجيع الإهمال بين المواطنين مثل التأمين ضد مخالفا المرور.

كذلك لايجوز التأمين ضد أخطار تكون منافية للآداب العامة كالتأمين على بيوت الدعارة، وكذلك لايجوز التأمين ضد أخطار التهريب حتى ولوكان التأمين يقتصر فقط على الأخطار العادية للنقل أثناء التهريب.

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، مجرع سابق، ص 15.

## المبحث الثاني : عقد التأمينوشركات التأمين.

## المطلب الأول : تعريف وخصائص عقد التأمين.

### أولا:تعريف عقد التأمين

1- عقد بين المؤمن والمؤمن له، يعتمد فيه الطرف الأول المؤَمِّن insara بتعويض الطرف الثاني المؤَمَّنْ له insuredمقابل دفع الأخير قسط التأمين عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجبعقد أووثيقة insuancepoliy وقد يكون التعويض عينيا أومباليا وفق التأمين موضوع العقد.

2- اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف المؤمن،أن يؤدي إلى الطرف الثاني المؤمن له، أوإلى المستفيد الذي اشترطالتأمين لصالحه، مبلغا من المال، أو إيراداً . أومرتبا أوأي عوض مالي أخر (مبلغ التأمين )، وقوع الحادث في حال أوتحقق الخط،risk المبين بالعقد، وذلك نضير قسط remiun أوأية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

### ثانيا: خصائص عقد التأمين.

يتميز بمجموعة من الخصائص التي تشاركه فيها العقود الأخرى على اختلافها، ونبين فيما يلي أبرزها[1]:

1- عقد رضائي:هوذلك العقد الذي يكفي انعقاده تراضي الطرفين أي اقتران الإيجاب والقبول،وهذا النوع من العقود ليس له شكل خاص،حيث يستند فقط على مبدأ " سلطان الإدارة المطلق"، وعليه فإنه لايشترط أن يكون هذا العقد مثبتا بوثيقة.

وهذا المبدأ وإن كان يمكن،قبوله بالنسبة لأنواع معينة من التأمين(البحري، الحريق،السرقة ....)، إلا أنه لايمكن قبوله بالنسبة لأنواع أخرى مثل تأمين ( السيارات المسؤولية ) طبيعة عقود التأمين شديدة التعقيد .

كما أن بعضها طويل الأجل وبعضها الأخر يتعدى أثره إلى الغير ( المستفيد ).

2- عقد ملزم :العقد الملزم هوالعقد الذي ينشئ إلى ينشئالتزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين، ينطبق هذا على عقد التأمين، حيث نشأة عنه التزامات متقابلة لكل من طرفيه ( المؤمن والمؤمن له) . المؤمن له يلتزم بدفع أقساط

[1] صدقي عبد الهادي إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014، ص 70.

التأمين وفق الترتيب الزمني المتفق عليه ( شهريا، سنويا، أوغير ذلك ) المؤمن يلتزم مقابل ذلك أن يدفع مبلغ التأمين عند التحقق الخطر المؤمن ضده .

3- عقد احتمالي(غرر) :العقدالاحتمالي " هوالعقد الذي لايستطيع أي من طرفيه تحديد المنفعة التي سيحصل عليها عند التحقق الخطر غير الوقوع "، احتمال الكسب والخسارة أمر محقق لطرفي عقد التأمين فإذا لم يتحقق الحادث يخسر المؤمن له قيمة القسط الذي يربحه المؤمن له قيمة القسط الذي يربحه المؤمن دون مقابل، وإذا تحقق الحادث خسر المؤمن مبلغ التأمين وكسب المؤمن له مبلغا . أكبر بكثير من مبلغ القسط الذي يلتزم به .

4- عقد معاوضة :" يأخذ كل من طرفيه مقابلا لما أعطاه " المؤمن يأخذ القسط، والمؤمن له يأخذ مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر، ولكن إذا لم يتحقق الخطر ما الذي يأخذه المؤمن له مقابل القسط الذي دفعة ؟ .

يرى فقهاء هنا أن مبلغ التأمين ليس هوالمقابل فهوقد يدفع إذا أن ذلك مرتبط بتحقق الخطر.

ولكن تحمل المؤمن لعبء الخطر هومقابل إذا أنه ثابت في كل الأحوال .

5- عقد زمني:العقد الزمني " هوالعقد الذي يكون فيه الزمن عنصرا جوهريا " والأمر كذلك في عقد التأمين،حيث ان المؤمن يلتزم بتحمل تبعة الخطر لمدة محدودة، ويترتب على هذه الصفة أنه إذا تم فسخ عقد التأمين بعد سريانه، فإن أثار هذا الفسخ لاتكون بأثر رجعي حيث يتقاضى المؤمن له جزءا من القسط عن باقي الفترة منذ تاريخ سريان الفسخ، وحتى نهاية مدة التأمينالمتفق عليها.

6- عقد إذعان:" هوالعقد الذي يكون فيه طرف قوي يملي شروطه على الطرف الأخر "، وحيث أن عقد التأمين يقوم بأعداده المؤمن وعرضه على الجمهور، ولايملك طالب التأمين إلا أن ينزل على هذه الشروط أوأغلبها فهوعقد إذعان

ولكن التشريعات في جميع الدول، تحرص على حماية الجمهور المؤمن لهم من أي عسف يمكن أن يلحق بهم، نتيجة استخدام شركات التأمين للعقود الجاهزة سلفا بحيث تخفض حق المؤمن لهم من أي تعسف يمكن للمؤمن أن يحققه نتيجة لاستخدامه لنموذج عقد التأمين الذي يقوم بتسوية، فخرصت التشريعات على جعل الكلفة متوازنة بين المؤمن والمؤمن له، فحرصت التشريعات على جعل الكلفة متوازنة بين المؤمن والمؤمن له، يجعل النصوص التي تنظم عقود التأمين.[1]

[1] [1] صدقي عبد الهادي إدارة التأمين، مرجع سابق ، ص 73.

تضمن حماية المؤمن له ولايجوز مخالفتها لمصلحة المؤمن له، وإذا اتفق على مخالفتها لمصلحة المؤمن فإن هذا الاتفاق يكون باطلا.

## المطلب الثاني : التزامات وإجراءات وأنواع عقد التأمين.

### أوَّلاً : التزامات عقد التأمين .

نظرا لأهمية ودقة العمليات التأمينية كان من الضروري وضع شروط أوالتزامات معينة يجب توفر مافي العقد بدقة حتى تضمن صحة العقد التأميني وهي الرضا، المحل، السبب.

1- **الرضا** : يعد الرضا في نظر بعض الفقهاء الركن الأساسي للعقد وهويتم بين الأشخاص التأمين وهوالمؤمن من جهة والمؤمن له الذي يشترط المؤمن له التأمين لمصلحة المؤمن عليه، ويمر عادة إبرام عقد التأمين من الناحية العملية بعدة مراحل ولكي يكون صحيحا يجب أن تتوافر الأهلية القانونية للجانبين وأن تكون الإدارة غير مشوبة بعيب من عيوب الرضا .

وعليه سنعالج هذا الموضوع من خلال المسائل التالية[1]:

- أطراف الرضا :

في الواقع العملي يتم الرضا في عقود التأمين عادة بين شركة التأمين من جهة والمؤمن من جهة ثانية، سواء يؤمن على نفسه أوماله أوأن يكون التأمين لصالح شخص أخر يسمى في هذه الحالة بالمستفيد وتجوز للمؤمن له أن يكلف شخصا أخر للقيام بإبرام عقد التأمين مع الشركة وفي هذه الحالة ينبغي أن تخضع هذه العملية لنظام الوكالة وفقا لأحكام القوانين الوطنية .

- مراحل الرضا :

يمر الرضا بمراحل متعددة حتى يتم التواصل إلى تلاقي الإيجاب والقبول بين الطرفين في العقد

- صحة الرضا :ينبغي لكي يكون الرضا صحيحا أن يتوفر لأطراف أهلية التعاقد من جهة وأن تكون إرادتهما خالية من جميع عيوب الرضا .

[1] جديري معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر،2004، ص 54.

**2- المحل :**

يتمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الرزاق السنهوري " إن عناصر التأمين الثلاثة : يعتبر القسط هومحل التزام المؤمن له، ويعتبر مبلغ التأمين هومحل التزام المؤمن، أما الخطر وهوأهم هذه العناصر فهومحل التزام كل من المؤمن والمؤمن له، فالمؤمن له يلتزم بدفع أقساط التأمين ليؤمن على نفسه من المخاطر والمؤمن يلتزم بدفع مبلغ التأمين لتأمين المؤمن له من الخطر، فالخطر إذن هومن وراء القسط ومبلغ التأمين هوالقياس الذي يقاس به كل منهما .

وجود المحل (الخطر) يقتضي الامر توافر العديد من الشروط، منها ماذكر بمناسبة دراسة الخطر كعنصر من عناصر العقد وان يكون محتمل الوقوع ومشروعا وقابل للتعيين .

**3- السبب :**

إن السبب بشكل عام قد يكون حول العرض المباشر الذي يدفع بالمتعاقد الى إبرام العقد وهذا مايسمى في بعض النظريات بالسبب القصدي، وقد يكون السبب هوالباعث على التعاقد وهوفي الواقع يختلف من عقد لأخر باختلاف الدوافع النفسية لدى المتعاقدين ففي هذا المجال يري غالبية الفقهاء المهتمين بهذا الموضوع بأن السبب في عقد التأمين هوالمصلحة أي المصلحة المراد التأمين عليها من وقوع المخاطر وذلك هوالسبب المباشر الذي يدفع بالمتعاقدين إلى إبرام عقد التأمين[1].

**ثانيا: إجراءات عقد التأمين.**

يتخذ عقد التأمين شكل إحدى الإجراءات الثلاثة التالية : وثيقة التأمين، ملحق التأمين، مذكرة التغطية المؤقتة

1- **وثيقة التأمين** : تعتبر وثيقة التأمين من أهم الأشكال التي يبرم بها العقد وقد جرى التعامل بمقتضاها بين شركات التأمين والمستأمنين، وهوالعقد الأكثر استعمالا في مجال التأمين والمستأمنين وتعد في الواقع عقد بأتم معنى الكلمة،ويتضمن العناصر التي قد أشرنا إليها سابقا، ويمكن تلخيص هذه العناصر في الفقرات التالية[2]:

[1] جديدي معراج، مرجع سابق، ص 56-58.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان، 1968،ص 09.

- أطراف العقد والبيانات خول هوية كل واحد منهما والمقر الرئيسي بالنسبة لشركة التأمين وتاريخ الميلاد بالنسبة للمؤمن له اوالمستفيد من عقد التأمين على الحياة .

- الأخطار ينبغي أن تحدد بدقة حسب طبيعة ونوع كل خطر ثم ذكر الشيء أوالشخص المؤمن عليه وذكر الأخطار المستثناة من تغطية المؤمن من هذا العقد .

- تحديد القسط أوالاشتراك وتبيان مقداره وتعريف كيفيات سداده، إما أن يكون أجلا أوعاجلا وأن يكون بطريقة دورية (سنة- شهر)حسب الاتفاق.

- تحديد مبلغ التأمين ويختلف الأمر في هذا الحال من التأمين لأخر ويكون ذلك حسب درجة جسامة الخطر .

- تاريخ انعقاد (العقد ) وثيقة التأمين ويكون تاريخ الانعقاد هوتاريخ توقيع الطرفين على عقد التأمين .

- تحديد مدة سريان العقد وتختلف هذه المدة حسب طبيعة العقد ذاته .

### 2- ملحق التأمين.

وهواتفاق إضافي يبرم بين أطراف العقد الأصلي، ويتضمن شروطا جديدة تقضي بتعديل مضمون العقد الأول بالزيادة أوالنقصان وهذا نظرا لظروف قد استجدَّت بعد إبرام العقد ولم تكن في الحسبان كتوقع الكوارث لم تكن منتظرة وقتإبرام العقد، الأمر الذي يؤدي بالمؤمن له إلى إدخال ذلك في نطاق التأمين أووقوع تغير الخطر . المؤمن منه مما يستدعي الطرفان لتعديل شروط العقد بما يتفق والمخاطر الجديدة، وقد يكون ذلك في شكل اتفاق بين الطرفين لتعديل شروط العقد بما يتفق والمخاطر الجديدة، وقد يكون ذلك في شكل اتفاق بين الطرفين على إجراء تعديل في القسط أوفي مبلغ التأمين، وفي مثل هذه الحالات جرى العمل أن يحرر الطرفان ملحقا يضاف إلى العقد الأصلي ويخضع هذا الملحق مهما كانت الدواعي للشروط التي يخضع لها العقد الأصلي .

### 3- مذكرة التغطية المؤقتة :

لدواعي حاجة المؤمن في تغطية المخاطر التي يتوقع حدوثها من جهة وحاجة المؤمن لوقت كاف لدراسة جميع جوانب ومعطيات المخاطر التي يرغب المؤمن له في التأمينمنها.[1]

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق ،ص 11.

جرى العمل في هذا المجال على أن يتفق الطرفان على تغطية هذه المخاطر بصورة مؤقتة ويكون ذلك في حالتين :

- الحالة الأولى : عندما يقبل الطرفان بشروط التأمين وإنما الأمر يتطلب بعض الوقت لتحرير وثيقة التأمين، وهي العقد الأساسي بالتوقيع عليها .

- الحالة الثانية : أن يكون المؤمن لم يتمكن بعد من دراسة البيانات المقدمة له على الخطر وطبيعة لأن ذلك يتطلب كذلك وقتا للبت فيه بصورة نهائية فيلتزم المؤمن بمقتضى مذكرة التغطية بتأمين المخاطر المعلن عليها طوال الوقت الضروري لذلك .

وفي كلتا الحالتين إن مذكر التغطية المؤقتة تكون موقعة من المؤمن دون المؤمن له، وهي بذلك تتضمن جميع العناصر الأساسية للتعاقد .

**ثالثا: أنواع وعناصر عقد التأمين .**

عقد التأمين له نفس الصفة القانونية كأي عقد في القانون المدني، ومن ذلك يتبين أن عقد التأمين كغيره من العقود الأخرى يتميز بعدة أنواع ويشمل على عناصر، ومن خلال ذلك سنحاول التوقف عند كل نقطة من هذه النقاط لإبراز مايعتبر من أنواع هذا العقد على النحوالتالي :

**1-** أنواع عقدالتأمين:

يتخذ عقد التأمين صورا مختلفة تبعا لنوع التأمين حيث يختلف عقد التأمين على الحياة عن عقد تأمين البحث،وكل نوع منهما يختلف عن عقد التأمين ضد الحريق وبالنسبة لكل نوع من أنواعالتأمين تختلف صورة عقد التأمين تبعا لتحديد مدة التأمين،وتبعا لكيفية تحديد الأقساط وكيفية دفعها وتبعا لغير ذلك من العوامل التي تربط بكل نوع من أنواعالتأمين .

فإذا أخذنا التأمين على الحياة نستطيع أن نميز بين الصور الآتية من العقود:

- عقود تدفع في حالة الحياة فقط: وتشملعقود الوقفية البحث وهوعقد يضمن دفع مبلغ معين في نهاية مدة معينة عندما يكون المؤمن له على قيد الحياة ويمكن أن ينص هذا العقد على عدم إعادة الأقساط في حالة

وفاة المؤمن له قبل نهاية مدة التأمينوتعتبر عقود دفعات الحياة وهي تتضمن دفع مبالغ مجددة بصفة دورية للمؤمن له خلال هذه المدة.[1]

- عقود تدفع في حالة الوفاة فقط :

- عقد التأمين مدى الحياة : وهوعقد يضمن دفع مبلغ معين إلىورثة المتوفي أوالمستفيدين الذي يحدده المؤمن له في العقد، إذا توفي الشخص موضوع التأمين في أي وقت .

- عقد التأمين المؤقت : وهوعقد يضمن دفع مبلغ التأمين إلى ورثة المتوفي أوالمستفيدين، عندما تحدث الوفاة خلال مدة معينة من تاريخ التعاقد تسمى مدة التأمين وبذلك لايدفع المؤمن (شركة التأمين ) أي شيء إذا عاش المؤمن له في نهاية المدة المحددة .

- عقد التأمين مدى الحياة المؤجل وهوعقد يضمن دفع مبلغ التأمين إلى ورثة المتوفي أوالمستفيدين بشرط أن تحدث الوفاة خلال مدة معينة بعد وصول المؤمن له إلى عمر معين .

- عقود تدفع في حالة الوفاة أوالحياة وتشمل :

- عقد التأمينالمختلط : يتضمن دفع مبلغ معين إذا حدثت أي وفاة خلال مدة معينة وضعف هذا المبلغ إذا عاش المؤمن له أوشخص موضوع التأمين في نهاية المدة .

- عقد التأمينالمضاعف : يتضمن دفع مبلغ معين إذا حدثت الوفاة خلال مدة معينة وضعف هذا المبلغ أذا عاش المؤمن له في نهاية هذه المدة .

لاحظنا أن الاختلاف بين هذه العقود هوحسب نوع الخطر المؤمن ضده وكل من العقود السابقة يمكن أن يتخذ صورا مختلفة تبعا لطريقة دفع قسط التأمين فإذا أخذنا أي عقد منها نستطيع ان نميز بين الصور الأتية :

- عقود يدفع بمقتضاها المؤمن له تكاليف التأمين مرة واحدة فقط وهي لذلك بقسط واحد .

- عقود تدفع بمقتضاها تكاليف التأمين على أقساط بصفة دورية ومتساوية وتسمى بالعقود ذات الأقساط الثابتة ويستمر فيها دفع الأقساط بصفة متواصلة مدة التعاقد .

[1] جديدي معراج ،مرجع سابق ، ص 60.

- عقود تدفع بمقتضاها الأقساط المتساوية خلال مدة محددة فقط وتسمى بالعقود ذات الأقساط الثابتة والمحدودة .

- عقود تدفع بمقتضاها الأقساط المتساوية خلال مدة محددة وتسمى بالعقود ذات الأقساط الثابتة والمحددة العدد .

وإذا أخذنا التأمين البحري لاحضنا أن العقود يمكن تقسيمها حسب الشيء موضوع التأمين إلى عقود تأمين السفينة وهي العقود التي تضمن تعويض أصحابها عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة الأضرار التي تلحق بالسفينة ومعداتها بسبب الغرق أوالتصادم، وهناك عقود تأميم البضائع التي تضمن تعويض أصحاب البضائع المنقولة بالبحر أثناء نقلها .

هناك عقود تأمين أجرة الشحن التي يمكن أن تكون لسفرة واحدة أولسفرة خلال مدة معينة، كذلك هناك عقود تأمين المسؤولية المدنية التي تنشأ عن استخدام السفن .

## المطلب الثالث: شركات التأمين .

تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في توطيد أوامر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات خاصة الحديثة منها، وتعد شركات التأمين إحدى صور هذه المؤسسات التي كان ظهورها أمرا حتميا لتقوم بمهمة ترويج فكرة التأمين لاعبة في ذلك دور المنظم لضمان الاستقرار وبعث الطمأنينة ووسيط بين المؤمن لهم ومختلف المؤسسات الاقتصادية.

### أولا: تعريف وأنواع شركات التأمين.

في هذا المطلب سنحاول إعطاء تعريف لشركات التأمين، ثم نتعرف على أهم الشروط الواجب توفرها في هذا الشركات .

1- تعريف شركات التأمين .[1]

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين منها :

[1] جديدي معراج، مرجع سابق ، ص 65.

- يمكن تعريفها على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أوالمنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أوالمستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب[1].

- كما يمكن تعريفها بأنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد .

- كما يعرفها البعض على أنها هيئات تتكون من مؤمنين الذين يأخذوها على عاتقهم مسؤولية تقدم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشأة حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أوالتعويض للمؤمن له تحقق الخطر المؤمن ضده ونتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أوطبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإرادتها والهدف منها من ناحية أخرى[2].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج ان شركات التأمين هي المسؤولية تقوم بدور مزدوج حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير أموال اللازمة لاشتراك كل عضوالمحدد والمطلوب سداده .

## 2- أنواع شركات التأمين

يمكن تقسم شركات التأمين إلى شكلين، الشكل القانوني والشكل الفني بالإضافة إلى شركات إعادة التأمين

الأشكال القانونية لشركات التأمين: تصنف شركات المؤسساتالتأمين وفقا لهذا الشكل إلى:

- شركات المساهمة : في شركات المساهمة اوشركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذين يتولى تسيير الشركة[3].

[1] أحمد نور، أحمد سيفوني شحاتة، محاسبة المنشأة المالية، دارالنهضة العربية، بيروت،لبنان، 1986، ص 86.
[2] منير إبراهيم هنيدي، إدارة السواق و المنشأة المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 397 .
[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 405-406.

وللمساهمين الحق في الربح الصافي الذي تحققهحيث تقوم هذه الشركة بحماية المؤمن منها إن هذا النوع من الشركات يتميز بكبر رأس مالها بضمها لعدد كبير من المساهمين .

- شركات الصناديق : هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار فهي لاتصدر اسمها، اذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهويغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة .

- الجمعيات التعاونية : يقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة أويعملون لدى رب عمل واحد، وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة[1].

إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضووفق قيمة، اما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أوممتلكاتهم .

وينضم إلى هذا النوع من التأمين على أنه يقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الاستثمار من خلال استثمارها في شكل أسهم وسندات بهدف الحصول على المزيد من العوائد في صورة توزيعات اوفوائد أوأرباح رأسمالية، وكذلك تقف هذه الأموال المستثمرة كخط دفاع في مواجهة أي خسائر غير متوقعة في مجال نشاط التأمين، فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها اوباستثناء هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هوإصلاح اجتماعي، وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الافراد من الفقر والعجز[2].

**ثانيا: وظائف شركات التأمين .**

إن تنوع وتعدد شركات التأمين أدى إلى تنوع وظائفها، وهذا ماسنراه من خلال هذا المطلب، تقوم شركات التأمين بممارسة الأنشطة الرئيسية التالية .

1- المحاسبة : قسم المحاسبة مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن ويعد المحاسب التقارير المالية، ويوضح الميزانيات بالتفصيل، ويحلل العمليات المالية بالشركة،ويتم إعداد التقارير المالية، ويوضح الميزانيات بالتفصيل، ويحلل

[1] حنفي عبد الغفار، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 127.
[2] عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق، ص 25.

العمليات المالية بالشركة،ويتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل القسط، مصروفات التشغيل والمتطلبات، ودخل الاستثمار ومعدات الفائدة لحاملي الوثائق .

2- الوظيفةالقانونية: هي وظيفة مهمة لشركات التأمين، ففي التأمين على الحياة يستخدم المحامون لاكتتاب والتخطيط للتصرف بالأملاك ويضع أيضا المحامون الصياغة القانونية وشروط أووثيقة في وثائق التأمين ويراجعون كل الوثائق الجديدة قبل بيعها للجمهور .

3- خدمات التحكم في الخسارة:التحكم في الخسارة هوجزء مهم في إدارة الخطر، ويقدم مؤمنو الممتلكات والمسؤولية المدنية خدمات إرشادات نظام الإنذار المبكر، منع النيران والأمان والصحة المهنيةوأنشطة منع الخسائر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعطي المتخصصون في التحكم في الخسارة إرشادات قيمة لبناء المباني الجديدة، أوالمصانع لجعلها أكثر أمانا واكثر مقاومة للأضرار، والتي يمكن أن يتبعها تخفيض جوهري في سعر.

4- تشغيل البيانات : هي وضيفة أخرى مهمة، ولقد أحدث استخدام الحاسب الألي ثورة في صناعة التأمين وذلك عن طريق الإسراع في تشغيل المعلومات وكذلك إلغاء وظائف روتينية عديدة،ويستخدم الحاسب الألي الأن في المحاسبة وتشغيل الوثائق بيان الأقساط، استرجاع المعلومات و الاتصالات، تحليل السوق، التدريب والتعليم، تقديم الخدمات لما لكي الوثائق، ويمكن الحصول بسرعة على المعلومات عن حجم الأقساط، معدلات الخسارة،الاستمارات ونتائج الاكتتاب .

5- إدارة العمليات : شركة التأمين هي منشأة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها، تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أوالمستفيدين ليبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة فتشمل إدارة العمليات على الجوانب التالية .

6- وظيفة الاكتتاب : حيث تحدد في تقرير الطلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط التي ينبغي دفعها، وهي وبذلك تعد الوظيفة التي تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار العملاء،ولذلك يبذل القائمون على تلك الوظيفة قصارى جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم متماشية مع فرصة تعرضهم للخسائر وبدون أية مبالغة .[1]

[1] حنفي عبد الغفار، مرجع سابق ، ص 128.

خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط، إن معظم شركات التأمين قد حققت نجاحات في مجال تخفيض تكاليف العمليات وسرعة تحصيل أقساط التأمين وبما يتيح فرصة استثمارها على وجه السرعة.

7- إدارة النشاط التسويقي: تعتمد شركات التأمين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية، ومنها التوريق المباشر والوكلاء والمنتجون وكذلك اعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى، والتسويق الناجح للخدمة التأمينية، إنما يشتمل على تقديم شكليات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى الزبائن بأقل تكلفة ممكنة .

8- أنشطة تحديد الاحتمالات للخطر: يرتبط قسط التأمينارتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في تقدير احتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب مايتم توقعه من تغيرات يكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا .

9- إدارة الموجودات ومصادر الأموال : وتمثل إدارة عناصر موجوداتها ومكوناتها ومحفظةاستثماراتها أي المجالات التي يتم بها توظيف الأموال، وكذلك دراسة وتحليل مصادر الاموال من حيث كلفتها ومكوناتها والمرونة التي تتوفر فيها، إن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس إيجابيا على تعظيم قيمة الشركة المالية، وفي هذا المجال فإنه يمكن استخدام مؤشرات مالية في تقسيم أداة " وكفاءة" الشركات التأمين[1]،وبالتالي نستنتج أنه كلما تعددت شركات التأمين تعددت وظائفها، خاصة مع مواكبتها للتطور التكنولوجي اقتصادياواجتماعيا.

**ثالثا:الدور الاقتصادي التأمين .**

إن الدور الذي يلعبه التأمين هوتوفير التغطية التأمينية اللازمة للأفراد أوالمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي تواجهها، سواء أكانت أخطار أشخاص أوممتلكات أومسؤولية مدنية ، تنبهت كل الدول إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي للتأمين، لذلك قامت بتشجيعه وتطويره بكل الوسائل ويتمثل الدور الاقتصادي في مايلي:

1- يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخاروالاستثمار : يعتبر قطاع التأمين بشقيه التجاري والاجتماعي أداة هامة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات ومن ثم استثمارها في الدول العالم وخاصة الدول النامية.

[1] تعريب محمد توفيق اليلقيفي، إبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية، 2006، ص 818-819.

فمثلا : في تأمينات الحياة عادة مايغلب عليها طابع الادخار كعقود تكوين الأموال، وعقود التأمين المختلط أما بالنسبة لعقود الوفاة فيظهر عنصر الادخار في صورة المخصص الرياضي خاصة في السنوات الأولى لمثل هذه العقود وما يميز هذا النوع هوان المؤمن له لا يستطيع التخلص من التزاماته نحوشركات التأمين، دون خسارة لجزء من حقوقه خاصة في السنوات الأولى من سريان العقد، لذا تتصف ادخاراتالتأمينبالاستمرارية لمدة طويلة نسبيا .

2- العمل على زيادة الإنتاج : نظرا لما للتأمين من مميزات تشجع الأفراد والمنشآتبالدخول في مجالات إنتاجية جديدة، اوبالتوسع في مجالاتهم الإنتاجية الحالية، مما يؤدي إلى الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، كما يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات ومن ناحية أخرى فإن توفر الخدمة التأمينية للأفراد العامليين بالمنشأة من مختلف المخاطر سواء كانت هذه التغطية تتعلق بهم أوبأسرهم كل هذا يساعدهم على الاستمرار في عملهم، مما ينعكس على تنمية وتطوير قدراتهم العملية والعلمية بالإضافة إلى مايوفره من استقرار وأمان وطمأنينة لهم مما يِدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين .

3- تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية : نظرا لاتساعالائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما فإنه يدعم الحياة الاقتصادية، كما يلعب التأمين في هذا المجال ان يقرض ماله ما لم يطمئن إلى موضوع ضمان هذا المال سواء كان الضمان منقول اوثابت وغير مهدد بالزوال نتيجة تحقق خطر ماله ومن هنا يظهر دور التأمين في تسهيل واتساعالائتمان، فنجد أن البنوك لاتوافق على الاقتراض برهن العقار، ما لم تتوفر التغطية التأمينية من خطر الحريق لهذا العقار المرهون[1].

[1] موري سمية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، أثار التقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، الجزائر، 2009-2010، ص 54.

## خلاصة الفصل .

يعتبر التأمين أحد الأنشطة الخدمية و وسيلة للحماية من الخطر فهو يؤثر ايجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها الخدمة التأمينية لقد شهد الوقت الراهن تطورا هاما في مجال التقديم الخدمات و منافسة حادة بين مقدميها و وعي كبير لدى الباحثين و المهتمين بالنشاطات الخدمية بأهمية جودة الخدمة المقدمة، وأثرها على تحقيق رضا العميل و التمايز في السوق و الربحية. وتعتبر شركات التأمين إحدى منظمات الأعمال المتخصصة في تقديم الخدمة التأمينية بمختلف أنواعها، حيث تتلقى طلبات التأمين من العملاء وتقوم بدراستها، وعند الموافقة عليها يتم التعاقد، ويعتبر ذلك بمثابة تعهد من شركة التأمين تلتزم بموجبه بأداء مبلغ التأمين أو التعويض إلى العميل أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، إذا تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك نظير مبلغ من المال يدفعه العميل، إذ لا تقتصر على تحقيق الربح للشركات أو تغطية المخاطر للعملاء بل تعود منافعها على المجتمع ككل على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي، لذلك فهي تلقى اهتماما متزايدا من قبل حكومات مختلف الدول.

# الفصل الثاني

**مقدمة الفصل:**

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية من أولويات الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمي الثانية، وهي موضع اهتمام الاقتصاد بين سواء في دراستهم النظرية اوالتطبيقية، جعلت من أولى اهتماماتها وأهدافها تحقيق تنمية اقتصادية سريعة عن طريق تعميم الخطط القصيرة والطويلة.

وأهم ما جاء فيها هوالتأمين بكل أنواعه لأنه يعتبر صلة وصل ورابط بين الواقع الحقيقي للاقتصاد والتنمية الاقتصادية السريعة عن طريق تعميد الخطط القصيرة، والتأمين الجزائري سيكون كمثال واقعي في فصلنا هذا إلى جانب تجارب بعض الدول في هذا القطاع.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى كل من المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني :واقع سوق التأمين الجزائري.

## المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية جزءا من التنمية الشاملة للمجتمع بإعداداتها المختلفة، وقبل ان نتطرق إلى المفهوم نعرج على مفهوم التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مفهوم التنمية وخصائصهاوسياسات التنمية الاقتصادية.

### المطلبالأول: تعريف وأهداف التنمية الاقتصادية.

#### أوَّلاً:تعريف التنمية الاقتصادية.

- تُعرَّف:على أنها عبارة عن احد المقاييس الاقتصادية المعتمدة في التكنولوجيا للاستغلال من حالة اقتصادية إلى اخرى جديدة بهدف تحسينها، مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي والانتقال من الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا .
- وتُعرَّف أيضا:بأنها العملية الهادفة الى تعزيز نمواقتصاد الدول،وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها اكثر تقدما وتطورا مما يؤثر على المجتمع تأثيرا ايجابيا عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة.
- وتُعرَّف على انها : سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية الناجحة.

وأخيراتُعرَّفالتنمية الاقتصادية:سعْي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثورات المتاحة في بيئاتها وتحديدا في المناطق والتي تعاني غياب تنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية العامة[1].

#### ثانيا: اهداف التنمية الاقتصادية.

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الاهداف وهي كما يلي[2]:

[1] محمد مرواخة السمات وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي(جزئي اوكلي)،مكتبة دار الثقافة، طبعة 2، عمان، الاردن، ص292.

[2] ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001،ص103.

1- زيادة الدخل القومي :هذا هوالهدف الرئيسي والأول من الاهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطور مستوى المعيشة الافراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

2- استثمار الموارد الطبيعية: يسعى هذا الهدف تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على اراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاجوالخدمات العامة.

3- تقليل التفاوت في دخول الثروات : من اهداف التنمية الاقتصادية تقليل الفوارق بتوزيع الدخول بين الافراد المجتمع حيث تسبب هذه الاخيرة للمجتمع بأضرار جسيمة تعمل تردد بين حالة الفقر المفرط وحالة من الفقر المرفع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك ان الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدول.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي : من بين الاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية تعديل التركيب النسبي الاقتصادي القومي، وتغير طابعه التقليدي ففي هذه البلدان تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، هذا القطاع هومجال الانتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما ان هذا القطاع يعتبر الاهم من بين القطاعات الاخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

لذا فان التأمين يؤمن التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصاديا تخصيص نسبة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية لتعوض بالصناعة سواء كان ذلك بأنشاء صناعات جديدة اوالتوسع في الصناعات القائمة، وذلك لكي يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي.

## المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية وخصائصها.

### أوَّلاً :سياسات التنمية الاقتصادية .

تبرز في اطار عملية التنمية العديد من السياسات وسيتم الاختصار البحث على البعض منها :

1- سياسةالاستثمار:

إن سياسة الاستثمار تفي تحديد الأولويات التي يتم استناد عليها اختيار المشروعات الاستثمارية في اطار عملية التنمية بما يتضمنه ذلك من تحديد الحجم الاستثماروتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة، وتنقسم سياسة الاستثمار إلى نوعين هما سياسة النموالمتوازن وسياسة النموالغير المتوازن[1].

2- سياسة النموالمتوازن : ان هذا المبدأ الذي نادى به "نيركسه" يستند رايه الذي يتضمن أن مبدأ سبب انخفاضالاستثمار في جانب الطلب يتصل بنقص الحاضر على الاستثمار المتمثل بنقص الطلب الناجم عن انخفاض متوسط الدخل في البلد مما يؤدي إلى ضيق السوق، وفي هذا المجال نجد "نيركسه" يرى خلال سياسة النموالمتوازن ضرورة التوازن بين نموكل القطاعين الزراعي والصناعي حتى لا يعيق عدم نموفي احداهما النموفي الاخر وإن مضمون فكرة النموالمتوازن لا يعني بالضرورة التوازن بين انتاج سلع الاستهلاك والسلع الاستثمارية.

3- سياسة النموغيرالمتوازن :نادى بهذه السياسة "هيرمان" وقبله "فرانسوا" تعني هذه السياسة إقامة المشروعات الاستثمارية التي تزداد درجة تأثيرها في توفير المحفز على تطوير المشروعات الاخرى في الاقتصادوهذه المشروعات هي التي يطلق عليها المشروعات الاستثمارية القائِدة أي التي تقود عملية النمو.

4- سياسةالادخار: إن سياسة الادخار تمثل أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية لان هذه السياسة ترتبط بتمويل هذه العملية أوبتمويل الاستثمارات الازمة لتحقيق التنمية، وأن التمويل ينبغي ان يتم أساسا بالاعتماد على التمويل المحلي نظرا لأن التمويل الخارجي يخضع لظروف كثيرة ومتغيرة، الأمر الذي يجعل منه غير ثابت من ناحية، وغير مؤكد من الناحية الاخرى . كما أنه يترتب على الاقتصاد اعباء تسديد الفوائد والاقساط ويرافق ذلك في الكثير من الحالات بعض الشروط المفيدة لحركة

[1] جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية(حالة الجزائر)، رسال ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2004-2005، ص 245-266.

الاقتصادواتجاهات التنمية وبالتالي فإن المحاذير التي ترافق الاعتماد على الموارد الخارجية في تمثيل عملية التنمية تستدعي الاعتماد على الموارد المحلية في ذلك بشكل رئيسي والتي تمثلها الادخار المحلية من الدخل القومي.

5- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد ضمن اطار السياسات الاقتصادية التي تستخدم من اجل تحقيق التنمية وخاصة بعد ان استقر الفكر الاقتصادي على الافراد بمثل هذا الدور بعد ان تحد تجاوز الاعتقاد الكلاسيكي الذي يرى ان النقود ما هي إلا حجاب يخفي المعاملات الحقيقية وإن دورها حيادي في الاقتصاد . وتختلف اهداف السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر في الدولة تبعا لمرحلة التطور التي تمر بها .

ومن أهم ما تستهدفه السياسة النقدية في الأخطار الناجمة هوالعمل من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك في حصول التضخم وعدم استقرار واسع خلال هذه العملية وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتجميعها وصولا إلى توجهها نحومجالات الاستثمار المنتجة وتوسيع هذه المجالات .

**ثانيا:خصائص التنمية الاقتصادية**

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، ومنها[1]:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدل النموالاقتصادي المطلوب .
- التوجه نحوتحسين البيئة الداخلية للمجتمع والقطاع الاقتصادي المحلي الخاص بالدولة، وتطويرهما.
- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المعززة لتطبيق تخطيط الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النموالاقتصادي باستمرار.
- الحرص على استغلال على الموارد والإمكانيات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تنتج نهوض أنواع الأعمال كافة.

[1] جمعون نوال، مرجع سابق الذكر،ص270.

- الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية المتطورة فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الإمكانيات، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يساهم في تطوير والعديد من المجالات، ومن أهمها الأبحاث والتعليم.

## المطلب الثالث : عوامل التنمية الاقتصادية

مع تطور الفكر الاقتصادي من جراء التغييرات الإقليمية والدولية حاول بعض الاقتصاديين إدماج عامل اجتماعي في التنمية كالصحة والتعليم وبعض الخدمات الأخرى، ومع ذلك تبقى هذه الأفكار امتدادا لنظريات سابقة تجعل من تكوين رأس المال الهدف الأخير،والحقيقة أن نجاح التنمية مرهون أساسا بتكوين الإنسان ووعيه بالعملية التنموية، وسنتناول هذا المطلوب كل من :

### أولا:العنصر البشري في العملية التنموية

يأتي العنصر البشري على التنمية مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية، وذلك لكونه العنصر المنتج والمستهلك سواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أولم تستهدف ذلك فإنه لا تتم إلا به،ويؤثر العنصر البشري على التنمية من خلال عمليتي الاستهلاك والإنتاج، وهوتأثير قد لا يكون دوما ايجابيا، حيث تتوقف من الناحية الاقتصادية على الفرق بين وفرات الاقتصادية الناجمة عن تقسيم العمل واتساع السوق، حيث أن زيادة العنصر البشري أوانفصاله تؤثر عادة على عدة اتجاهات في نطاق العملية الاقتصادية عن طريق تأثير العناصر التالية [1]:

- التأثير في طلب الاستهلاك: يؤثر حجم السكان على حجم الطلب على السلع والخدمات، وذلك لان زيادة السكان سوف تزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية، والاستثمارية الموجهة للخدمات الاجتماعية مثل السلع الغذائية والخدمات، وذلك لأن زيادة السكان تتطلب زيادة جديدة في هذه السلعة،وتشيرالدراسات إلى أن كل زيادة مقدارها 1% في عدد السكان تتطلب استثمارات متنوعة مقدارها 5 %من الدخل الوطني.

- التأثير في الإنتاج : يؤثر أيضا حجم السكان في كمية الإنتاج ونوعه وذلك لأن زيادة عدد السكان سوف تمكن من زيادة كمية العمل وتقسيمه وبالتالي زيادة كمية الإنتاج ومنه فإنالتزايد السكاني له علاقة طردية بين العمل ورأس المال حتى يتمكن استغلال هذا التبديل السكان لصالح التنمية الاقتصادية . والواضح ان العلاقة

[1] محمد عبد العزيز العجمية، صبحي تدريس، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص106.

بين السكان والإنتاج والاستهلاك معقدة فأي زيادة في السكان تؤثر بشكل سريع ومباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك.

- التأثير في الإنتاجية: يمكن القول أن حجم السوق يتحكم في تقسيم العمل الذي اعتبره "آدم سميث" اكبر محرك لعملية التنمية الاقتصادية.

- التأثير في تكاليف الإنتاج : تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الطلب، وبالتالي إلى ضرورة زيادة حجم الإنتاج مما يمكن من تحقيق وفرات اقتصادية لتخفيض تكاليف إنتاج السلع نتيجة إمكانية الوصول إلى حجم مثالي من الإنتاج، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الوطني والعالمي.

وقوة الدولة تتمثل في عمل أفرادها أوما نسميه بالتنمية فيها،وأن هذه التنمية بحاجة إلى عمل هؤلاء الأفراد كما ونوعا، أي أن الموارد الاقتصادية المادية لا تستطيع دفع التنمية دون الموارد البشرية القادرة على توجيه الموارد الاقتصادية واستغلالها وتسخيرها لصالح عملية التنمية الاقتصادية.

**ثانيا: دور رأس المال في التنمية الاقتصادية.**

يقصدبرأس المال مجموع الأموال النقدية المتاحة والمعبئة من قبل البنوك وشركات التأمين، وأسواق القيم المنقولة للاستخدام في خلق السلع الإنتاجية، ويعتبر رأس المال من عوامل الإنتاج النادرة في البلدان النامية.

ويقصد بعملية تكوين رأس المال ثلاثة عمليات متتالية في الادخاروالتوظيف والاستثمار.

يمكننا أن نعرف الادخار على أنه : ما تبقى من الدخل بعد الإنفاق في الاستهلاك غير الإنتاجي، سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أوبالنسبة للمجتمع ككل، كلما زاد الادخار انخفض الاستهلاك.

فالمدخر يدخر عادة من اجل مواجهة نفقات طارئة، أم من أجل تحسين مستوى حياته، أوكما قال "الفريد مارشال:"إن الإنسان الرشيد الذي يرغب في مستوى واحد في جميع مراحل حياته سيحاول على الأغلب توزيع أمواله بالتساوي على امتداد حياته كلها، وإذا توقع خطر انخفاض قدرته على خلق الدخل في المستقبل فسيقوم بالادخار من اجل المستقبل[1].

## المبحث الثاني : واقع سوق التأمين الجزائري.

يمكن دراسة العرض والطلب لسوق التأمين الجزائري من خلال شركات التأمين بالنسبة للعرض، ودراسة كثافة التأمينومعدل اختراق التأمين لمختلف القطاعات الاقتصادية بالنسبة للطلب.

### المطلبالأول: منتجات سوق التأمين الجزائري.

يمكن ادراج منتجات سوق التأمين التي تقوم شركات التأمين بتغطيتها، وبالتالي تحدد الضمانات للمؤمن له ضد الاخطار التي قد يتعرض لها

**أوَّلا**: تأمين السيارات ونقل البضائع.

يعرف تأمين السيارات بانه ضمان لمالك السيارة، أومن تقع تحت حراسته من رجوع الغير عليه بالتعويض، أما تأمين البضائع فيغطي الاخطار التي تتعرض لها البضاعة.

1- تأمين السيارات:في هذا النوع يلزم على كل مالك سيارة اجبارية التأمينوذلك حسب القوانين الصادرة سنة 1958 حتى يومنا هذا ويعطي هذا النوع مجموعة من الاخطار المضمونة وهي[2]:

- المسؤولية المدنية للمؤمن له : يتوجب كل من يملك سيارة اكتتاب المسؤولية المدنية عن الاضرار المادية والمعنوية التي يمكن ان يسببها للغير ويضمن هذا الامين للسارة في حالة تحركها اواثناء توقفها.

وحسب قانون 19جوان 1988 الذي نص التعديل على التعويضات المستحقة لضحايا حوادث المرور[3].

- التأمين على هيكل السيارة وضمان خسارة الاصطدام :

[1] سيد محمود سيد محمد، محاضرات في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، سوريا، ص10.

[2] Séminaire sur les assurance automobiles ,cars,1992,p5.

[3] المادة 19 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995(الجريدة الرسمية رقم 13، مارس1995).

- التأمين على هيكل السيارة: وتضمنن الخسارة التي تلحق بالسيارة والناجمة عن تصادمها بجسم سواء كان ثابتا اومتحركا، إضافة إلى حالة الفيضانات...الخ.

- ضمان خسارة الاصطدام : في حالة اصطدام مع السيارة أوحيوان اواحد الراجلين يتعهد المؤمن بتعويض الاضرار في حدود المبالغ المضمونة.

- ضمان السرقة والحريق وضمان انكسار الزجاج :

- ضمان السرقة والحريق: يضمن هذا النوع من التأمين في حالة تعرض السيارة للسرقة اوالخسائر التي يتسبب فيها السارق. اضافة إلى ضمان السيارة في حالة الحريق،انفجار، اشتعال.....

- ضمان انكسار الزجاج: يتم تعويض الخسائر التي يمكن ان تلحق بزجاج السيارة سواء كان الزجاج الخلفي اوالامامي اوالجانبي للسيارة المؤمن عليها.

- ضمان الدفاع والحلول والتأمينالشامل :

- ضمان الدفاع والحلول: يقوم المؤمن بالدفاع عن المؤمن له اي يصبح مكانه وذلك في الرجوع على المسؤول في الضرر، ويكون ذلك عن طريق المصالحة اوالقضاء، إضافة إلى ذلك فهويقوم بحماية المؤمن له امام المحاكم(المدنية أوالجنائية) ويقوم بتحمل النفقات القضائية وذلك حسب مبلغ العقد المتفق عليه، أما الغرامات المالية فيتحملها المؤمن له.

- التأمين الشامل : هوالاكثر كلفة وشمولية، إلى انه يحتوي على جميع الضمانات، فإلى جانب المسؤولية المدنية نجد السرقة، الحريق، انكسار الزجاج، تأمين على هيكل السيارة....[1]

2- :تأمين نقل البضائع:

يمكن تأمين البضائع المادة 55 من الامر المتعلق بالتأمينات من الخسائر والاضرار التي قد تلحق بها سواء عن الشحن اوالتفريغ ويمكن التأمين على كل أنواع السلع لمدة قصيرة اوغير محددة ففي حالي السلع الخطيرة كالمتفجرات اوالاشياء الثمينة مثل المجوهرات وجب تحديد الشروط الخاصة للتأمين عليها في وثيقة التأمين.

[1] سهام رياش، قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2008،ص57.

- تأمين البضائع المنقولة بحرا: هوالاكثر استعمالا فأثناء القيام برحلة بحرية تضمن الاخطار من خلال اكتساب وثيقة التأمين البحري على البضائع[1].

- وثيقة التأمين الشامل : يغطي هذا النوع من الوثائق كل الخسائر والاضرار التي قد تلحق بالأشياء المؤمن عليها اثناء الرحلة ماعدا الاخطار المستثناة وحسب الشروط المتفق عليها في العقد.

- وثيقةFAP-SAUF: على عكس التأمين الشامل، يغطي المؤمن من تعويض الخسائر الخصوصية أي الخسائر التي تلحق بالبضائع فقط فهويعوض الخسائر الناتجة عن قوة قاهرة لحقت بالسفينة وبالبضاعة معا.

- تأمين البضائع المنقولة جوا: مثله مثل التأمين على البضائع بحرا، أما التأمين على اجسام المراكب الجوية يضمن الاضرار المادية التي تلحق بها حسب عقد التأمين المتفق عليه[2].

- التأمين البضائع المنقولة برا : يضمن المؤمن الاضرار التي قد تلحق بالبضائع المنقولة عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، اضافة إلى ذلك يمكن الضمان اثناء عمليات الشحن والتفريغ وذلك حسب عقد التأمين المتفق عليه.

**ثانيا:**تأمين ضد الحرائق والاضرار والاخطار الفلاحية.

يحاول هذا المطلب تعويض الاضرار الناتجة عن الحرائق بصورة مباشرة اوغير مباشرة، ويتعلق الامر بالأخطار الفلاحية.

1- التأمين ضد الحرائق:إن الخسائر الناجمة عن الحرائق لا تقاس فقط بإجمالي الخسائر المادية الناجمة مباشرة عن الحرائق اوعن الدخان المنبعثة منهأومن المياه المستخدمة في اطفائه، بل انها تشمل خسائر اخرى غير مباشرة كتلك الشائعة عن اضطراب العمل وتعطل الانتاج وكذلك الاصابات والامراض التي تلحق القوى البشرية العاملة في المشروع.

ولعل ما تجدر الاشارة اليه ان الخسائر الناجمة عن الحريق تعتبر خسائر قوميةبحيث لا يقع فيها كل الفرد المتضرر فقط بل كل الدولة ايضا، فإذا كان التأمين مثلا يعوض الفرد عن خسائره بسبب الحريق عن طريق توزيع هذه الخسائر على

[1] المواد 136 إلى 144 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات .

[2]المادة 153 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات.

جمهور المؤمن لهم، فإن الموارد المستخدمة لإعادة الممتلكات الهالكة إلى اصلها والعمل الذي يبذل في سبيل ذلك يعتبر من قبيل الخسائر القومية، إذ أنه من الثروة القومية لا مجرد تعويض الضياع الذي يسببه الحريق[1].

- عقد التأمين من الحريق:

هوعقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يعوض المؤمن له من الاضرار التي تعيب الاشياء المؤمن عليها بسبب الحريق، وبهذا فإن كلمة الحريق تشير إلى سبب الضرر وتطبيقا لما تقدم فإنه في حالة تقرير ما إذا كان سبب الضرر هذا الحريق تطبيق القواعد التالية:

- يجب ان يكون هناك اشتعال حقيقي.
- يجب ان يكون هناك شيء يحترق، الامر الذي يستلزم أن يكون بطبيعته في حالة احتراق.
- يجب ان يكون حدوث الحريق شيئا مفاجئا وعرضيا.

- ادلة الثبوت في الحريق:

يجب على المؤمن له ان يقدم الاثباتات التالية:

- ان الضرر كان نتيجة حريق بالمعنى المقصود في وثيقة التأمين أي انه حريق عرضي غير مقصود.
- أن الضرر وقع اثناء فترة سريان التأمين.
- ان الاشياء التي هلكت تتفق تماما في مواصفاتها المادية مع تلك المواصفات المتعلقة بالأشياء موضوع عقد التأمينوالتي حددتها الوثيقة.
- ان له مصلحة تأمينية في الشيء المؤمن عليه وحتى حدوث الحريق، وهذا يعني ان الشيء الهالك كان موجودا اثناء اندلاع الحريق وملكا للمؤمن له.

[1] بديعة كلابي، التأمين من الخطر، دار المعارف العمومية، لبنان، 1992،ص120.

2- التأمين ضد الأضرار

في التأمين ضد الاضرار يختلف الوضع عن التأمينات الاخرى، وأن كان يتحدد على اساس الانفاق، إلا أنه يتوقف من الناحية اخرى على ما يلحق بالمضمون من اضرار، فالتأمين هنا طابع تعويضي بحيث يتوجب الا يقاضي المضمون مبلغا يزيد على الضرر عند وقوع الكارثة مع النظر بنفس الوقت إلى المبلغ المحدد من الانفاق، أي انه لا يجوز أن يزيد التعويض عن المبلغ المتفق عليه في العقد حتى وزادت الاضرار التي لحقت بالمضمون عن القدر المتفق عليه.

وهذا الكل مبني على الفكرة القائلة برفض اعتبار عقد التأمين كمصدر للإثراء المضمون بدون سبب، ولذلك نصت المادة 955 موجبات وعقود على مايلي: "الضمان المختص الاموال لا يكون إلى عقد تعويض، ولا يجوز ان يجعل الشخص المضمون بعد وقوع الطارئ، في حالة مالية احسن من التي كان عليها لولم يقع الطارئ[1]".

- الاضرار التي لا يضمن التأمين تعويضها

- لا يضمن عقد التأمين بمقتضى وثيقة التأمين من الحريق العادية التي وصفها اتحاد الهيئات التأمين في حصر ضد الحريق، لا يضمن الاخطار الواردة .
- الاشياء التي تسرق قبل الحادث اوخلاله اوبعده.
- الاضرار اوالخسائر التي تلحق بالأشياء المؤمن عليها بسبب تفاعلها الذاتي اوبسبب عيب اوخطأ في صنعها[2].
- التلف أوالاضرار التي تلحق بالآلات والاجهزة الكهربائية أوأي جزء من التركيبات الكهربائية نتيجة في زيادة في السرعة اوالضغط اوانقطاع التيار أوشدة الحرارة أوشرارة كهربائية، إلا أن هذا الاستثناء لاينطبق علىالآلاتوالاجهزة الكهربائية الاخرى التي هلكت أوتلفت بسبب الحريق الناشئ عن ذلك.
- الخسائر أوالاضرار التي ترتب بطريقة مباشرة أوغير مباشرة وقد تنشأ عن احراق شيء بأمر السلطة عامة، أوعن نار من باطن الارض.

[1] عقيلة علايتي، مرجع سابق الذكر،ص124.
[2] نفس المرجع، ص122

- كما أن التأمين لا يضمن تعويض الخسائر أوالأضرار التي نشأت أوتأثرت أولها علاقة اوتسببت بصورة مباشرة اوغير مباشرة عن احد الحوادث التالية :

أ. الهزات الارضية أوالفوران البركاني أوالعواصف أوأي ثورة طبيعية.

ب. الحرب أوالغزوأوأي عمل حربي اجنبي أوتمرد أوعصيان أوقوة عسكرية غاضبة.

- أخطار لا يضمنها التأمينإلا بنص صريح في الوثيقة :

لا يضمن التأمين الاموال التي ذكرها ما لم يكن قد نص صراحة على عكس ذلك

- البضائع الموجودة في حوزة المؤمن له على سبيل الوديعة اوالوكالة أوالعمولة
- السبائك الذهبية والفضية وسبائك اي معدن ثمين والاحجار الثمينة الاخرى
- الاوراق المالية واقرارات الدين والمستندات والطوابع والعملات النقدية والشيكات.
- المفرقعات.

3- التأمين ضد الاخطار الفلاحية

من خلال المواد 49-52-53 من القانون 1995 بموجبها يضمن ما يلي[1]:

- التأمين ضد الاخطار الزراعية: يضمن المؤمن الاخطار التي قد تلحق بالمحاصيل الزراعية كالجليد، العواصف وذلك حسب نص العقد المتفق عليه، إضافة إلى ذلك فهويضمن الاضرار اتي تصيب المباني، التجهيزات، العتاد، الخسائر التي تلحق بالنباتات المغروسة وكل ما يتعلق بالمجال الزراعي.
- التأمين من هلاك الماشية: يضمن المؤمن في حالة موت الماشية سواء كانت الموت طبيعية أوناتجة عن مرض أوحادث إضافة إلى ذلك كل ضمان يكون في حالة قتل الحيوانات لغرض الوقاية إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أومن المؤمن.

[1] المادة 49 من الامر 95-07.

**ثالثا: تأمينات الاشخاص والصادرات والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.**

يتضمن هذا المطلب تأمينات الأشخاص، حيث تؤمن له نفسه من الاخطار التي تتعهد حياته، وتجدر الاشارة أن عقود تأمينات الاشخاص لا تأخذ بمعيار التعويض عن الضرر الذي يصيب المؤمن له.

1- تأمينات الاشخاص:

توجد عدة اشكال للتأمينات على الاشخاص:

- التأمين على الاصابات(الحوادث الجسمانية): التأمين من الحوادث هوعقد يلتزم بموجبه المؤمن مقابل قسط بدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له نتيجة تعرضه لإصابة في جسمه، اوالمستفيد في حالة وفاة المؤمن له، إضافة إلى تعويض المصاريف الطبية والصيدلانية التي انفقها المؤمن له.

- التأمين على المرضى : وفيه يقوم المؤمن بتأمين المؤمن له أو أفراد عائلته من الامراض التي قد تصيبه والتي قد ينتج عنها عجز كلي أوجزئي أووفاة،وبذلك يحصل المؤمن له على مبلغ التأمين أومرتب مدى الحياة في حالة المرض أوالمستفيد في حالة وفاة المؤمن له وذلك مقابل قسط يتحصل عليه.

- التأمين على الحياة : يعرف هذا الاخير بانه: عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ محدد للمؤمن له عند تاريخ معين مقابل قسط إذا بقى المؤمن له على قيد الحياة عند هذا التاريخ.

- على الوفاة : هوعقد يلتزم بمقتضاه في مقابل أقساط أن يدفع المؤمن مبلغ تأمين معين عند وفاة المؤمن له للمستفيد سواء كان ذلك دفعة واحدة أوبشكل ايراد دوري.

- التأمين المختلط: هوعقد يلتزم بمقتضاه في مقابل اقساط أن يدفع المؤمن مبلغ التأمين، راس المال أوالايراد إلى المستفيد إذا توفى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي على قيد الحياة عند قضاء المدة المعنية.

2- تأمين الصادرات:

يتضمن تأمين الصادرات نوعين من الإخطار :[1]

[1] بديعة كلابي، مرجع سابق ، ص 124.

- الخطر التجاري : ينجم هذا الخطر وذلك نتيجة عدم وفاء المشتري لمورد إما بسبب افلاسه واما لعدم مصداقيته، وبذلك فهويتضمن :

- خطر عدم الدفع للحقوق الناشئة بموجب ابرام العقد
- خطر الفسخ الذي يقابل المدة التي ترتبط للطلبية بموعد التسليم لموضوع العقد.
- الخطر السياسي : ويتعلق الامر ببلد المشتري والذي قد ينتج عن :
- قرار قد تتخذه الحكومة بإلغاء كل التحويلات لبلد اخر لأسباب مختلفة كفشل العلاقات الدبلوماسية، الحروب، الكوارث الطبيعية.
- تدهور الاحتياط الصرف للبلد المدين مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحويل وينجم خطر عدم التحويل.

3- التأمين ضد الكوارث الطبيعية:

يضمن هذا النوع من التأمين للمؤمن له جميع الاضرار تصيبه في ممتلكاته سواء كان منقولا أوعقارا التي تتسبب فيها الحوادث الطبيعية.

في بداية الامر كان هذا النوع اختياريا، إلا انه بعد زلزال 2003 اصدر المشرع الجزائري اجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية حيث جاء نص "يتعين على كل مالك ملك عقاري يني قد يقع في الجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أومعنويا ما عدا الدولة أن يكتتب عقد التأمين على الاضرار يضمن الاملاك من اثار الكوارث الطبيعية".

كما فرض ايض على كل من يمارس نشاطا صناعيا اوتجاريا القيام بعملية اكتتاب عقد التأمين على الاضرار وهذا لحماية المنشآت الصناعية أوالتجارية من اثار الكوارث الطبيعية، اما بالنسبة للمنشآت الصناعية والتجارية فإن مقدار التعويض عن الخسائر والاضرار المباشرة لا يفوق 50%وذلك نتيجة الزام الدولة التأمين على الكوارث الطبيعية، وبذلك معظم الشركات النشطة في السوق التأمينية اصدرت هذا المنتوج الجديد الكوارث الطبيعية(NAT ;CAT).

## المطلب الثاني: العرض والطلب في سوق التأمينالجزائري .

### أوَّلاً: العرض في سوق التأمين الجزائري.

تبلغ عدد الشركات العارضة في قطاع التأمين حوالي 17 شركة حيث أسست 10 شركات بعد تحرير قطاع التأمين عام 1995،وسنقوم بإبراز هذه الشركات كل منها على حدى.

1- الشركة الجزائرية للتأمينوإعادة التأمين (GAAR): تأسست هذه الشركة في 8 جوان 1963، حيث اوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات التأمين الاخرى ب 10% من نشاطها، في 1964 اصبحت تمارس كل عمليات التأمينوإعادة التأمين، فهي اقدم شركة حيث تملك خبرة 47 سنة، تنازلت على عدة فروع من محفظة نشاطها واحتفظت فرع الاخطار الصناعية إلى غاية 1990 إلغاء التخصص، وبعدها انتقلت إلى ممارسة كل عمليات التأمين، بلغ رأسمالها 500 ليصل 8 مليار سنة 2010، وحققت رقم اعمال يقدر ب 7.6 مليار دينار جزائري 2010 و13 مليار سنة 2013[1]، للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية للحصول على سكن حققت الشركة رقم اعمال يقدر ب300 مليون سنة 2010 يقدر راس مالها سنة 2010 ب مليار دينار[2].

2- السلامة للتأمينات : تم اعتمادها سنة 2000، هي شركة تابعة لشركة التأمين سلامة العربية الاسلامية في دبي متخصصة في منتجات التأمين التكافلي تحت تسمية "البركة والامان" تم تغيير اسمها إلى "سلامة للتأمينات" حيث تمارس كل عمليات التأمينواعادة التأمين بلغ رقم اعمالها سنة 2006 مليار دينار بعد ما كان 5مليون سنة 2000، في سنة 2010اصبح 2.65 مليار دينار[3].

3- الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM: تم اعتمادها سنة 2001 من اجل ممارسة كل العمليات التأمينواعادة التأمين، قدر رقم اعمالها عام 2006 ب 1.3 مليار دينار، سحب منها فرع الاعتماد فيما يخص تأمين القروض

[1] برغوتي وليد، رسالة ماجستير بعنوان تقيم خدمات شركات التأمين واثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، 2013-2014،ص93.

[2] www.google.fr تاريخ الاطلاع 2017/03/18

[3] http/www.salamawarners.dz تاريخ الاطلاع 2017/03/18.

سنة 2007 نظرا لمواجهة عدة مشاكل مالية ولذلك تم شراؤها من طرف صندوق الاستثمار من جنوب افريقيا . حققت مبيعات ب2.6 مليار دينار عام 2010 وراس مالها يقدر ب 1.2 مليار دينار لنفس السنة[1].

4- شركة تأمينات الاشخاص GARDIF : تحصلت على الاعتماد سنة 2007، وفي فرع من البنك الوطني الباريسي والذي يعمل على توسيع نشاطاته في الجزائر إضافة إلى تنويع الاستثمارات . ومن اهدافه أنه يسعى إلى تنشيط تأمينات الاشخاص خاصة وربطه مع انشطة البنك. يقدر رقم اعمالها 5.9 مليار دينار في عام 2010 بلغ راس مالها 1.13 دينار جزائري في نفس السنة.

5- شركة التأمين على المحروقات CASH: تأسست مؤسسة التأمينCASH سنة 1999 بشراكة الجزائرية للتأمينوإعادةالتأمينوالشركة المركزية لإعادةلتأمين، حيث شارك الطرف الأول بنسبة 12% اما الطرف الثاني فبنسبة 6%، اما الباقي فكان يتعلق بشركة سوناطراكونفطال بنسبة 64%و18 % على التوالي.

ونظرا لأهمية قطاع المحروقات إضافة إلى مساهمة شركة سوناطراك بنسبة معتبرة فإن رقم اعمال الشركة اخذ بالنموإلى أن احتل المرتبة الرابعة في القطاع برقم اعمال يقدر ب 6.2 مليار عام 2006، بمعدل نمو44% من سنة 2004، من أهم المشاريع التي تم تأمينها لشركة سوناطراك نذكر :

- مشروع تطوير حقل عين صالح.
- مشروع انجاز مصنع لمعالجة الزيوت.
- مشروع انجاز محطة تحلية مياه البحر.

بلغ راس مال الشركة خلال الفترة (2005-2010) من 4.3 مليون دينار إلى 7.492 مليون دينار بمعدل نمويقدر ب 12 %سنويا.

6- شركة ضمان القرض العقاري SGCI: تأسست سنة 1997وتم اعتمادها سنة 1999، انشئت في اطار عمليات تنويع المشهد المالي والنظام النقدي الجزائري لمساهمة الافراد للحصول على سكن، ولذلك فإن مهمة الشركة تكمن في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية للحصول على سكن، ولذلك فان

[1] http/www.CARDIF.COM/PRESENTATION.HTM تاريخ الاطلاع 2017/03/18

مهمة الشركة تكمن في تقديم ضمانات الجزائرية للتأمينواعادة التأمينوالشركة المركزية لإعادةالتأمين بنسبة 35% أي مناصفة بينهما، بينما ساهمن الشركة القطرية العامة للتأمينات القطرية ب 5%والباقي أي 60% للشركة البحرينية "ترست البحرينية" تمارس الشركة كل عمليات التأمينواعادة التأمين.

7- الشركة الجزائرية لتأمينوضمان الصادرات GADEX: انشئت في 1996/01/10 بموجب مرسوم 06-96 براس مال قدره 250 مليون دينار جزائري موزع بالتساوي بين 10 مساهمين، البنوك العمومية الخمس والشركات العمومية الخمس، في سنة 1999 تم رفع راس المال الشركة إلى 450 مليون دينار وذلك من اجل القدرة على ممارسة عمليات اعادة التأمين، من مهامها ضمان عمليات التصدير لصالحها ولصالح الدولة، ضمان تمويل عمليات التصدير، يتفرع انتاج الشركة إلى الأخطار السياسية المكتتبة لصالح الدولة والاخطار التجارية المكتتبة لصالح. .المتعاملين الاقتصاديين، المصدرين الخواص. بلغ رقم اعمالها 18 مليون دينار سنة 1999 ليصل إلى 120 مليون دينار سنة 2010.

8- الجزائرية للتأمينات SAA: أنشئت في 1998/08/05 لممارسة عمليات التأمينواعادة التأمين، بدأت اعمالها كشركة خاصة 100%، بلغ رقم اعمالها 2 مليار دينار جزائري سنة 2009، وفي 2010 بلغ رقم اعمالها 3 مليار دينار يقدر راس مالها ب 9.6 مليار دينار جزائري سنة 2010.

9- الشركة الدولية للتأمينواعادة التأمينCIAR:تأسست سنة 1998 تتشكل من مستثمرين خواص ووطنيين واجانب، تمارس كل عمليات التأمين وإعادةالتأمين.

10- الشركة الوطنية للتأمينات CAAT:تأسست في 30 أفريل 1985 بعد اعادة هيكلة شركة GAAR، حيث تناولت لها عن محفظة منشآت فرع النقل ونظرا لأهمية فرع النقل اوكلت اليها الدولة هذا الفرع واصبحت متخصصة في عمليات تأمين النقل البحري، الجوي والبري، كان راس مالها يقدر ب 60 مليون دينار جزائري ليصل 1.5 مليار دينار جزائري سنة 1997، يقدر راسمالها سنة 2010 ب 14 مليار دينار جزائري فهي تحتل المرتبة الثانية في السوق حيث تساهم ب 18%، حققت رقم اعمال يقدر ب 7 مليار دينار جزائري سنة 2010[1].

[1] www.saa.dzتاريخ الاطلاع 2017/03/15

11- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNNA:تأسس سنة 1972 بموجب قانون 72-64 وذلك باندماج كل من الصندوق المركزي لإعادةالتأمين التبادلي الفلاحي والصندوق المركزي التعاوني الاشتراكي الفلاحي والخاص بالتعاونيات الفلاحية، بالإضافة إلى صندوق التعاون الفلاحي والتقاعد يندرج عمله ضمن الاعمال الاجتماعية للاحتياط والتضامن، والتعاون للمشتركين عن طريق جمع الاشتراكات فهولا يهدف إلى تحقيق الربح باعتباره تعاونية.

يعتبر الصندوق رائد في مجال الاخطار الفلاحية التي تنتمي للفرع، اضافة إلى ممارسة عمليات التأمين الأخرى، فهومرتبط بوزارة الفلاحة فإن 98% من رقم اعماله يأتي من فرع الاخطار الفلاحية، حققت رقم اعمال يقدر ب 5.74 مليار سنة 2013[1].

12- الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR : انشات سنة 1975 وذلك بعد توجه الجزائر نحوالتصنيع ومن اجل حماية المنشآت الصناعية فكرت في انشاء شركات متخصصة في هذا المجال فنشأت الشركة المركزية لإعادةالتأمين بعد تنازل شركة CAAR عن هذا النوع . ونظرا لخبرة الشركة تمكنت من ربط علاقات مع مختلف الشركات العالمية، حيث تشارك في راس مال شركات وطنية ودولية مثل : افريقيا لإعادةالتأمين، الشركة العربية لإعادة التأمين (بيروت)، الشركة الجزائرية للتأمينوضمان الصادرات وغيرها[2].

بلغ راس ماله 580 مليون دينار جزائري سنة 1997 ليصل إلى 1.55 مليار سنة 1998، وبلغ رقم اعمالها 5.2 مليار دينار جزائري 2013.

13- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافةMAATEC: تأسست سنة 1964 كانت تختص في تأمين سيارات عمال التربية والثقافة في عام 1992 اصبحت تمارس عمليات التأمين على اخطار السكن المتعددة، ونظرا لطبيعتها التعاونية فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح، بلغ رقم اعمالها 29 مليون دينار جزائري عام 2006.

14- شركة ترست الجزائر TRUST ALGERIE: تأسست سنة 1997 هي شركة مختلفة جزائرية خليجية يبلغ راس مالها 1.5 مليار دينار جزائري، تساهم كل من الشركة

**ثانيا: الطلب في سوق التأمين الجزائري.**

[1] http//www.cnna.dz/arabe/bultin numero. تاريخ الاطلاع 2017/03/15.

[2] http//www.ccr.fr/index.do§fid. تاريخ الاطلاع 2017/03/15

يمكن دراسة الطلب في سوق التأمين الجزائري وذلك من خلال مؤشرين هما كثافة التأمينومعدل الاختراق لكافة القطاعات وهذا يعني مدى مساهمة الناتج التأميني في الناتج المحلي الخام الإجمالي وعلى مستوى القطاعات.

ومن اجل معرفة متوسط إنفاق الفرد الجزائري على منتجات التأمين، الجدول التالي يبين ذلك :

**الجدول رقم (2-1) يمثل متوسط إنفاق الفرد الجزائري على منتجات التأمين**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كثافة التأمين (دج) | 707.45 | 952.08 | 967.7 | 1116.3 | 1266 | 1387 | 1579.7 | 1966.10 | 2169.35 |
| كثافة التأمين (دولار) | 8.96 | 11.37 | 12.81 | 14.42 | 17.2 | 19 | 22.77 | 30.44 | 29.87 |

**المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، نتائج 2007-2008، نشرة 2010، الرقم 40، ص60.**

**الجدول رقم (2-2): ترتيب شركات التأمين من ناحية الاهمية خلال الفترة 2009-2010.**

**الوحدة : مليار دولار**

| شركاتالتأمين | راس المال الاجمالي | رقم الاعمال | عدد الموظفين | عدد الوكالات | الحصة في السوق | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| SAA | 16 | 16.4 | 418.6 | 460 | 24 | المرتبة 1 |
| CAAT | 11.49 | 12.866 | 1535 | 142 | 20 | المرتبة2 |
| CAAR | 4 | 1.933 | 1730 | 125 | 17 | المرتبة3 |
| CIAR | 3.4 | - | - | - | - | المرتبة4 |
| CASH | 2.8 | 8.924 | - | - | 15 | المرتبة5 |
| TRUST | 2.050 | 1.339 | 176 | 70 | - | المرتبة6 |
| 2A | 1.015 | - | - | 112 | - | المرتبة7 |
| SALAMA | 1 | - | - | - | - | المرتبة8 |
| CGCI | 1 | - | - | - | - | المرتبة9 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ALIANCE | 800 | 2.852 | 116 | 310 | - | المرتبة10 |

**المصدر: خالد خطيب، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي، ندوة 2011/04/26،ص41.**

من خلال ما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أنه على شركات التأمين الرفع من حجم معاملتها والزيادة في رقم أعمالها والتشغيل وبالتالي الحصة السوقية.

## المطلب الثالث: دور ومساهمة سوق التأمين الجزائري في المؤشرات الاقتصادية.

**أوّلاً**: الدورالاقتصادي.

من خلال الاحصائيات الصادرة من قطاع التأمين سنة 2009 نجد انه حقق رقم اعمال بقيمة 38.7 مليار دينار جزائري خلال الثنائي الأول، أضافة إلى ذلك فقد تم تسجيل ارتفاع في مجال التأمين على الاشخاص بنسبة 22.7%وفي مجال التأمين الفلاحي بزيادة نسبة 6%أي بمبلغ رقم اعمال 358.7 مليون دينار جزائري، وبخصوص هيكل السوق الوطنية للتأمينات عبر الفروع تم تسجيل 47.9 % للسيارات،80.2%تأمين الاشخاص، 6% النقل، 0.9%التأمين الفلاحي،0.9% القروض والضمان.

وتبقى المؤسسات المسيطرة على سوق التأمين الشركة الوطنية SAA الشركة الوطنية للتأمين2A، الشركة الجزائرية واعادة التأمينCAAR، الشركة الجزائرية للتأمينوالنقل CAAT، والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA التي تملك 64.8% من حصص السوق بإنتاج 29.53 مليار دج جزائري، وبرقم اعمال يقدر 9.16 مليار دينار خلال السداسي الأول سنة 2009، وتمثل حصة الشركات الخاصة للتأمين23.7% من انتاج قطاع التأمينات لنفس الفترة ومن خلال قطاع التأمين فقد عرف هذا القطاع ما يلي[1]:

- شهد تطورا ملحوظا، لكن بمعدل استفادة واستغلال ضعيف مجال الاقساط المتراكمة.
- سيطرة تأمينات الاضرار على التأمينات الاشخاص.

[1] برغوتي وليد، تقييم خدمات شركات التأمين،ص167.

- ضعف معدل التوغل في الاسواق، بحيث بلغ المعدل 0.5%فقط.
- نقص كبير في مواجهة الاخطار التي تتطلب التأمين لها.
- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية ففي فترات الرواج الاقتصادي تقوم الدولة بتوسع النطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلتزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث من جملة الاقساط المحصلة في السنة السابقة، فيما عدا تأمين الحريق والتأمين الجوي فخفضت هذه النسبة إلى 25%من الاقساط المحصلة من السنة السابقة.
- العمل على زيادة الانتاج.
- تسهيل واتساع عمليات الائتمانوزيادة الثقة التجارية.

**ثانيا : الدور الاجتماعي للتأمين**

1- يتمثل الدور الاجتماعي للتأمينفي[1]:

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للفرد والاسرة: يساهم التأمينالاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة بما يضمنه من تعويض مادي له الحد الادنى لمستوى المعيشة ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه اوعجزه.

3- تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين هوان المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين، إذا كان للمؤمن له إدارة في تحقق الخطر المؤمن ضده، كما ان هناك بعض الفروع لا يستحق المؤمن له التعويض إذا زادت الخسارة عن حد معين.

4- المساهمة في اتساع نطاق العمالة والتوظيف: يعمل التوظيف بمختلف أنواعه على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع، ومن أجل التوسع في التأمين التجاري يقتضي توفير حد ادنى من العمالة بمختلف أنواعه في فروعه المختلفة من تأمينات حياة أوتأمينات عامة.

[1] ابراهيم على ابراهيم عبد ربه، مرجع سابق،ص75.

5- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة القومية.

## خلاصة الفصل

تعتبر التنمية الاقتصادية عنصر فعال في تقدم معظم الدول، وبهذا فإن أي تقدم يواجهه صعوبات وعراقيل كان ومن الضروري الحرص على تجنبها وبهذا كانت مؤسسات التأمين المرجع الوحيد لموجهة هذه الأخيرة.

والتأمين الجزائري كان أحسن مثال في دراستنا هذه من خلال مايقدمه سوق التأمين الجزائري من خدمات من جهة ومهام تقع على عاتق المؤسسة من جهة أخرى، فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية وواقع قطاع التأمين علاقة واضحة من أجل الوصول إلى ماتسعى إليه أي دولة متقدمة كانت أونامية.

# الفصل الثالث

## تمهيد الفصل

ارتأينا قبل تطرقنا إلى الجانب التطبيقي من هذا البحث أن نقوم بتقديم نظرة عامة عن السوق الجزائرية للتأمين الذي شهد عدة تحولات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الناتجة عن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات في هذا المجال وذلك من خلال إبراز أهم المراحل التي مرَ بها قطاع التأمين في الجزائر إضافة إلى أهم الفاعلين فيه من هيئات وشركات تأمين وتطور رقم أعماله حسب الفروع والشركات.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط دراستنا النظرية التي تمكنا من خلالها التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتأمين وشركات التأمين، كما سنحاول إعطائه بعدًا عمليًا من خلال دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين"SAA "على اعتبارها شركة ذات أسبقية في الميدان التأميني بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وكذا مكانتها وخبرتها في السوق الجزائرية للتأمين بالإضافة إلى سمعتها التجارية الحسنة على الصعيد الوطني، وتوفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المحاسبية المنشورة في تقاريرها السنوية، ومساهمتها الكبيرة على القطاع الاقتصادي .

إضافة إلى دراسة كل من علاقة التامين بالمتغيرات الاقتصادية التي لها دور مهم في الاقتصاد الوطني وهي كل من التضخم والدخل الوطني وميزان المدفوعات .

وفي حدود ما هو متاح لدينا من المعلومات التي تضمنتها التَقارير السَنوية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2014-2016، سنقوم بدراسة، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:تقديم الشركة الوطنية للتامين.

المبحث الثاني: مساهمة قطاع التأمين وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية.

## المبحث الأول : تقديم الشركة الوطنية للتأمين .

يمكننا تقديم الشركة الوطنية للتأمين من خلال قيامنا بتقديم نشأتها، واستعراف أهم المراحل التي مرت بها بالإضافة إلى التطرق أهم المنتجات التي تعرضها الشركة والهيكل التنظيمي لها، وأهم الأهداف المسطرة من قبلها، وهذا خلال الفترة (2014-2016) .

### المطلب الأول : نبذة تاريخية عن الشركة الوطنية لتأمين .

تأسستالشركة الوطنية للتأمينsaa في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة جزائرية مصرية بنسبة 61% و 39% على التوالي من رأس المال، وهذا راجع إلى افتقار الجزائر عقب الاستقرار مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت المؤسسة نشاطها بداية 1964 بواسطة مؤطرين مصرين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك في 1966/05/27 خلال قمة الهرم (بمصر) أممت الشركة في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين، وفيسنة 1976 في نطاق سياسة تخصيص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية لتأمينsaa على تحول إلى السوق المحلية واحتكرت الشركة كل من: فرع تأمينات السيارات، الأخطار البسيطة للخواص البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين، وتأمينات حياة.

وسنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية لتأمين على استقلالها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (spa) برأس مال يقدر ب 800 مليون دينار جزائري، وسنة 2007 بمبلغ 3.8 مليار دينار جزائري ثم 16 مليار دينار سنة 2010، وقد بلغ 26.5 مليار دينار جزائري سنة 2016 .

في سنة 1995 وإثر قرار وزاري من خلال التعليمة 95/07 حول صناعة التأمين التي منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى :إجراءات تنظيمية متعلقة بالسلع، النقل، المدنية وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء.[1]

يتواجد مقر الشركة الوطنية للتأمين والمتمثل في المديرية العامة في 5 شارع أرنستو تشي جيفارا بالجزائر العاصمة وتتوسع على المستوى الوطني، حيث تتحكم في 15 مديرية مسئولة عن عدد معين من الوكالات التي قدر عددها على المستوى الوطني ب 291 وكالة مباشرة، 125 وكيل عام يقوم بتوزيع المنتجات الشركة

1

[1] من إعداد الطالبين من خلال الوثائق المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتامين .

[321]عنها،و26 سمسار بالإضافة إلى ثلاث مراكز للتكوين تقوم من خلالها الشركة بتكوين ( باتنة،تيزي وزو، وهران ) وإعادة رسكلة عمالها، وحوالي 35 مركز خبرة يقوم بإعداد التقارير الخاصة بالحوادث .

أما عن الأهداف التي تسعى الشركة الوطنية لتأمين " saa" لتحقيقها فتتمثل فيذ:

- المحافظة على مكانتها كرائد أول في السوق التأمين الجزائري.
- السعي لرفع رقم الاعمال وذلك من خلال البحث عن فرص جديدة خاصة المتعلقة بالأخطار المختلفة، الاخطار الصناعية .
- تحسين نظام المعلومات وذلك عن طريق تحديثه.
- التوجه إلى الرقمنة.
- التحسين من الصورة الذهبية للمؤسسة، والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستر في جودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة الضرر.
- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن.
- الوصول إلى رأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2016.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين.**

إن المنظومة الهيكلية للمؤسسة الوطنية للتأمينتكون على مستويين:

1- المقرالرئيسي: تتبع المؤسسة الوطنية للتأمين "saa" نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام (PDG )بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين: مدير بالأقساط (division).

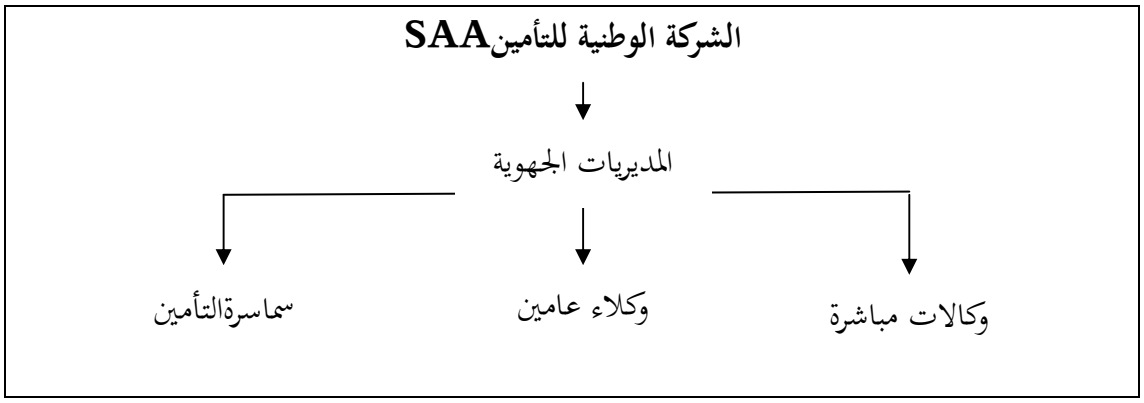
- المديريات الجهوية : الشركة الوطنية لتأمين مكونة من 15 مديرية جهوية منظمة كما يلي: [4]المديرية الجهوية الجزائر 1: تتكون من 15 وكالة مباشرة، و18 وكلاء عامين، سماسرة تأمين .
- المديرية الجهوية الجزائر 2: تتكون من 9 وكالة مباشرة، و22 وكلاء عامين .
- المديرية الجهوية الجزائر 3: تتكون من 11 وكلاء مباشرة، و16 وكلاء عامين، 11 سماسرة تأمين .

1

.

- المديرية الجهوية موزاية : تتكون من 37 مباشرة، و7 وكلاء عامين .
- المديرية الجهوية تيزي وزو : تتكون من29 وكالة مباشرة، و44 وكلاء عامين .
- المديرية الجهوية وهران : تتكون من22 وكالة مباشرة، و17 وكلاء عامين، 4 سماسرة تأمين .
- المديرية الجهوية غليزان : تتكون من 26 وكالة مباشرة، وكالة 7 وكلاء عامين،1 سماسرة تأمين .
- المديرية الجهوية سيدي بلعباس: تتكون من 27 وكلاء مباشرة، و5 وكلاء عامين .
- المديرية الجهوية تلمسان : تتكون من 9 وكالة مباشرة، و4 وكلاء عامين، سماسرة التأمين .
- المديرية الجهوية قسنطينة : تتكون من 22 وكالة مباشرة، و27 وكلاء عامين، 2 سماسرة تأمين.
- المديرية الجهوية عنابة : تتكون من 27 وكالة مباشرة، و19 وكلاء عامين، 3 سماسرة تأمين .
- المديرية الجهوية سطيف : تتكون من 29 وكالة مباشرة، و23 وكلاء عامين، و1 سماسرة تأمين .
- المديرية الجهوية باتنة : تتكون من 25 وكالة مباشرة، و13 وكلاء عامين، 2 سماسرة تأمين .
- المديرية الجهوية ورقلة : تتكون من 24 وكالة مباشرة، و1 وكلاء عامين .
- المديرية الجهوية بشار : تتكون من 13 وكالة مباشرة .

**الشكل رقم (3–1): شبكات التوزيع التجارية التابعة للشركة الوطنية للتأمينSAA**




**المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الهيكل التنضيمي للشركة .**

و سنقوم في هذا الجزء بعرض تفصيلي لتقسيم المهام الوظيفية للمورد البشري التي تحتاجه الشركة لتسيير أعمالهاحسب الوظيفة و الجنس:

**جدولرقم(3-1): عدد المستخدمين في الوحدات حسب الوظيفةفي 2016/12/31.**

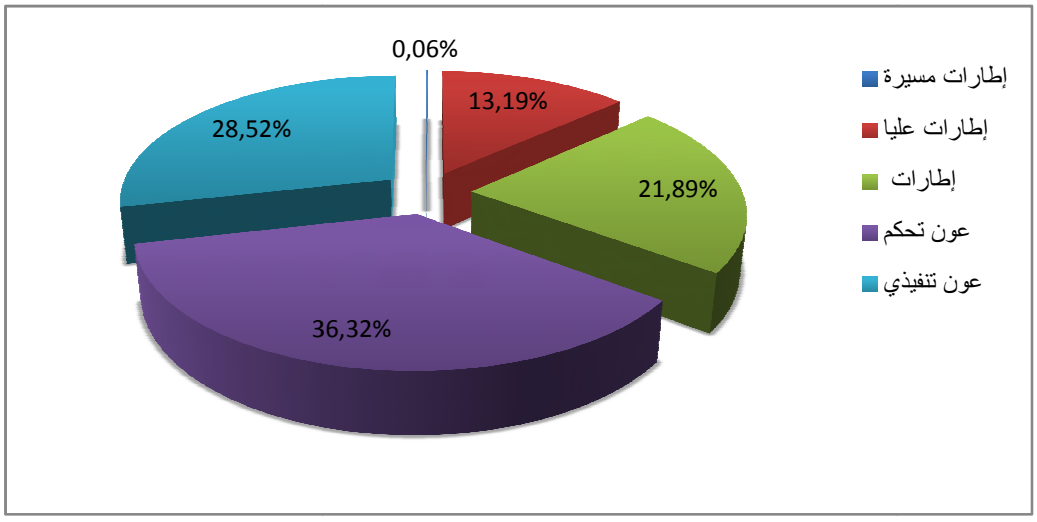
| الفئات | الجنس | الوكالات | | المديريات | | المجموع | المجموع العام | النسب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | CDI | CDD | CDI | CDD | | | |
| إطارات مسيرة | أنثى | 0 | 0 | 3 | 0 | 3 | 3 | %0.06 |
| | ذكر | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | | |
| إطارات عليا | أنثى | 244 | 0 | 220 | 3 | 467 | 617 | % 13.19 |
| | ذكر | 55 | 0 | 95 | 0 | 150 | | |
| إطارات | أنثى | 275 | 11 | 315 | 5 | 606 | 1024 | %21.89 |
| | ذكر | 221 | 2 | 191 | 4 | 418 | | |
| عون تحكم | أنثى | 618 | 50 | 255 | 23 | 946 | 1699 | %36.32 |
| | ذكر | 452 | 29 | 257 | 15 | 753 | | |
| عون تنفيذي | أنثى | 718 | 93 | 313 | 23 | 1147 | 1334 | %28.52 |
| | ذكر | 123 | 6 | 56 | 2 | 187 | | |
| المجموع | | 2706 | 191 | 1705 | 74 | | 4677 | 100% |
| | | 2897 | | 1780 | | | | |

**المصدر**:Plan et Budget Prévisionnels 2016d' Assurance "SAA" ,p23.

CDD: عقد محدد المدة.

CDI : عقد غير محدد المدة.

**الشكل رقم(3-2):نسبالمستخدمين حسب الوظيفة**

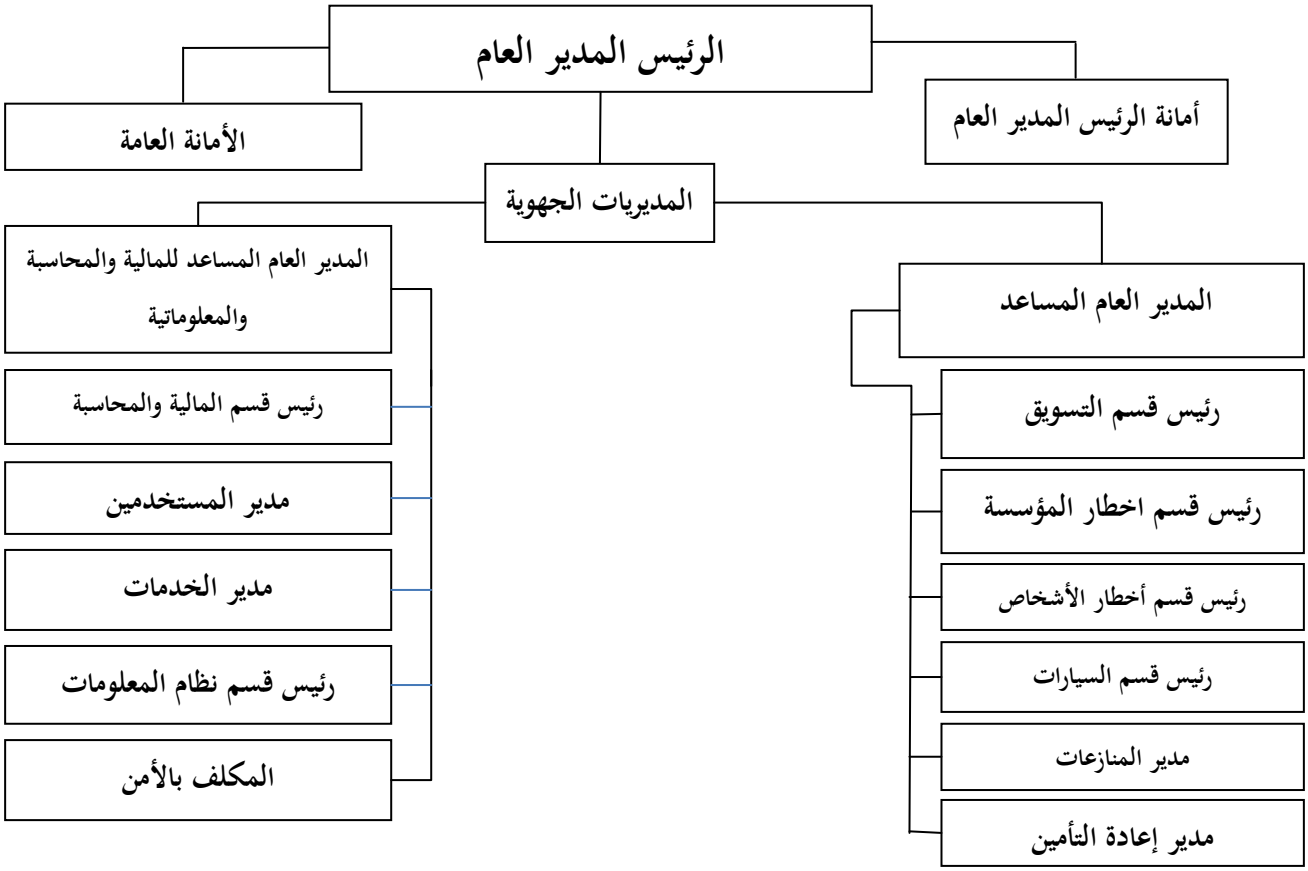



**المصدر: من إعداد الطالبيناعتمادا على الجدول أعلاه .**

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الكلي للقوى العاملة في 2016/12/31 بلغ4677 موظفابعد أن كانت في نهاية سنة 2015 تبلغ 4620 موظفا[1]،منهم 95% دائمين.

أما من الناحية الهيكلية لتشكيلة الموظفين فيتضح لنا أن نسبة الإطارات داخل الشركة بلغت 35.14 %و هي تمثل حوالي الثلث من إجمالي عدد العمال، و هذا يرجع لحكم طبيعة الشركة، كذلك تركز الشركة على بناء إطارات ذو مستوى عال من بداية عملها إذ نلاحظ وجود ثلاث إطارات ذو مستوى عال للعمال.

**الشكل رقم (3-3):الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية لتأمين SAA**




**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من الوكالة الوطنية للتأمين**

[1]Plan et budget prévisionnels. 2016.p22.

## المطلب الثالث:المنتجات التي تقدمها الشركة الوطنية لتأمين

تقدم الشركة الوطنية لتأمين العديد من المنتجات التأمينيةلكل منالأفرادوالمؤسساتالصناعيةوالتجارية و هي تتمثل في الآتي:

-تأمينات السيارات(11):تأمين جميع أنواع المركبات.

-تأمينات الحريق و الحوادث الطبيعية(12):أخطار متعددة المنازل، تأمين ضد الكوارث الطبيعية.

- أخطار البناء(13): مسؤولية المدنية العشرية، المسؤولية المدنية للمشروع.

- المسؤولية المدنية العامة(14): كمسؤولية المدنية ل: الطبيب، الصيدلي، موثق...إلخ.

-خسائر أخرى للممتلكات(15):تكسر الزجاج،الآلات، سرقة العتاد.

- خسائر أخرى(16):خسائر أخرى نقدية.

- المساعدة(18): (IPA)في حالة حادث أو عطل.

-تأمين المحاصيل الزراعية(21): تأمين الأشجار المثمرة و مختلف المحاصيل الزراعية.

- تأمين الحيواني: تأمين الدواجن و الأنعام.

- تأمينات أخرى فلاحية(22):

- العتاد الفلاحي (24):الجرار و آلات الحصاد.

- تأمين النقل البري(31): نقل البضائع.

- تأمين النقل الجوي(31): الطائرات.

- تأمين النقل البحري(34): قوارب الصيد، تأمين حمولة السفينة.

- تأمين القرض.

- تأمين الضمان.

## المبحث الثاني :مساهمة قطاع التأمين وعلاقتهبالمتغيرات الاقتصادية .

يظهر هذا الدور للتأمين على في مستوى السوق المالي، فهو يعمل على تجميع الأموال عن طريق الاحتياطات الفنية، ووجود هذه الأخيرة يفسر دورة الإنتاج العكسية في التأمين، أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبذلك تنشأ تعهدات تجاه المؤمن لهم، فمن الطبيعي توظيف شركات التأمين لهذه الاحتياطات في صورة متعددة ( أسهم، سندات، عقارات ...) وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة، في حين تتدخل في تسيير احتياطات هيئات التأمين بتوجيه جزء من أموالها إلى الإقراض العمومي .

### المطلب الأول : علاقة التأمين بالتضخم وميزان المدفوعات .

في هذا المطلب سيتم الإجابة على تساؤلين مهمين هما كيفية تأثير وتأثر التأمين بالتغيرات الاقتصادية وأهمية هذه العلاقة،كما يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.

#### أولا:علاقة التأمين بالتضخم

يلعب التأمين دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ففي حالة الزواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية، مما يحد من التضخم خاصة في الدول النامية.

هذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب التزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع قيمة الأقساط للتأمين الإجباري.

أما في فترات الكساد يعمل التأمين الإجباري على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية واستثمارها في المشارح المنتجة يزيد من حجم هذه السلع والخدمات المعروضة في الوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على

الكساد وتتضحهذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد[1].

**ثانيا :علاقة التأمين بميزان المدفوعات[2]:**

يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات، وتسجل فيه عمليات متعددة منها :

1- أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية أو تحول إليهابموجب الاتفاقيات المبرمةمع شركات التأمين في الخارج.
2- تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين.
3- العمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقومبها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل.
4- تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية إلى مراكز رئيسية في الخارج أو التحويل باتجاه الداخل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبية.

وتتميز عملية إعادة التأمين بالصفة الدولية، أي أنه لنجاح عملية إعادة التأمين يتطلب الأمر التعاون بين دول العالم المختلفة في هذا المجال، ويمكن تقسيم دول العالم في هذا المجال إلى نوعين :

دول مصدرة للتأمين: ونجد أن ما تحصل عليه سنويا من أقساط وتعويضات تفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى، وتظهر المتحصلات في العمليات الجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، وزيادة هذا البند(أو المتحصلات) يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي التقليل من العجز.

وبالنسبة للدول المستوردة للخدمة التأمينية: ففي حالة تحقق الخطر المؤمن منه فإنها تستفيد من هذه التغطية التأمينية، حيث أن اقتصادها الوطني يستأثر بنسبة بسيطة فقط والجزء الأكبر من هذه الخسائر ستحصل على تعويضاته من الدول الخارجية المعاد لديها التأمين[3].

[1] عبد الرزاق بن خروف ، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري ، مطبعة حيدرة ، الجزائر ، 1998 ، ص23.

[2] نور الهدىالعميد، واقع سوق التامين الجزائري في ضل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2009- 2010، ص 34.

[3] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه،مرجع سابق، ص80-81.

ينتج عن عملية تصدير إعادة التأمين ارتفاع الموجودات من العملة الصعبة، وعملية دفع التعويضات إلى المتضررين تؤدي إلى التخفيض من موجودات العملة الصعبة للدولة أماعملية استيراد إعادة التأمين فإنها تخفض من موجودات العملة الصعبة، إلا أنها ترفع منها في حالة الحصول على التعويضات.

ويرتبط التأمين،بميزان المدفوعات من خلال رصيد العمليات التأمينية، الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وقد يكون هذا الرصيد موجبا في حال ما إذا كان التأمين مصدرا لجلب العملة الصعبة، أما إذا كان الرصيد سالبا فالتأمين يؤدي إلى عجز أو إلى تخفيض الفائض.

وبصفة عامة يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية[1].

**المطلب الثاني : علاقة التأمين بالدخل الوطني .**

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة مابين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج الداخلي الخام أي نسبة أو حصة التأمين في الناتج الداخلي الخام PIB للدولة.

وبصفة عامة تكون الدول متقدمة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام مرتفعة أو أعلى النسب، بينما تكون الدول متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام لديها منخفضة وغير معبرة.

ويمكننا القول أن حصة التأمين من مجمل الاقتصاد هي معيار أو مقياس تقدم هذا الاقتصاد وفي سياق إبراز العلاقة بين التأمين والدخل الوطني يمكننا تدعيم ذلك بإحصائيات حول حصة التأمين في الناتج الداخلي الخام لمجموعة من الدول خلال سنة 1995، ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند إجراء المقارنات الدولية مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبا في هذه المقارنات وتتمثلفي:

- رسم الصرف (Taux De Change)
- التشريعات المحلية (والتي تعتبر امتدادالنشاط مختلف المؤمنين).

[1] عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، ص26.

- الحركات النقدية والتي ساهمت في تقليص حصة التأمين الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية داخل السوق العالي للتأمين والتي فاقت 74 %سنة 1950 إلى46% سنة 1981 وإلى 29[1]%في سنة 1995، ونفس الحركة النقدية ضخمت حصة اليابان التي تجاوزت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1995[2].

- ونجد في أكثر حصص الدول الأوروبية أن التأمينات الاجتماعية (حوادث العمل،التغطية الصحية راتب الشيخوخة) لا تدخل في رقم أعمال التأمين لأنه يتم الاحتياط لها في صناديق الحق العام، بينما نجد في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الاحتياطيات تتبع التأمين الخاص وهنا يكمن الفرق أو يقع الخطأ في المقارنة.

وفضلا عن درجة التقدم وحصة الدولة في الاقتصاد والضمان الاجتماعي، نجل أن هناك عوامل مثل التقاليد، الثقافة، الديانات هي الأخرى لها دور سواء قل أو عظم في التغلغل (Pénétrations) الكبير للتأمين في دول دون أخرى.

في سنة 1995 كانت حصة التأمين إلى الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا لدول مثل رومانيا (0,40%)، المملكة العربية السعودية (0,57%)ا إيران (0,48%)، الجزائر (0,67%) وعلى العكس كانت الحصة التأمينية في الناتج الداخلي الخام مرتفعة بالنسبة للدول التالية : الولايات المتحدة(8,60%)، المملكة المتحدة (10,33%)، سويسرا (10,45%)، اليابان(12.78%) وكوريا الجنوبية (15,47%).

ويلاحظ في الدول التي يكون فيها للضمان الاجتماعي مجال تأمين خاص فإنها تعطي دفعا استثنائيا لتأمينات الأشخاص.

ونجد في الأخير أن حصة التأمين في الناتج الداخلي الخام العالي لكل الدول مجتمعة يصل إلى نسبة متوسطة مقدارها 7,8% منها4,5 %تمثل تأمينات الحياة وباقي الأنواع التأمينية تمثل 3.3%.

[1] أحمد شكري الحكيم،التامين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، مصر،1971، ص76.
[2] نور الهدى العميد، مرجع سابق، ص39.

**جدول (3-2): توزيع رقم أعمال التأمين حسب الأقاليم الكبرى في العالم سنة 1995.**

| القارات | رقم الأعمال بمليارات الدولارات | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أمريكا الشمالية: | 661,1ب | 30,8 |
| - الولايات م.أ | 624,0 | 29,1 |
| - كندا | 37,2 | 1,7 |
| أمريكا اللاتينية: | 31,0 | 1,4 |
| أوروبا | 638,4 | 29,8 |
| - أوروبا الغربية | 626,4 | 29,2 |
| - أوروبا الشرقية | 12,0 | 0,6 |
| آسيا | 756,2 | 35,3 |
| - اليابان. | 637,3 | 29,7 |
| - جنوب شرق آسيا | 148,7 | 5,1 |
| - الشرق الأوسط | 10,3 | 0,5 |
| إفريقيا | 25,1 | 1,2 |
| - جنوب إفريقيا | 20,7 | 1 |
| - باقي دول إفريقيا | 4,4 | 0,2 |
| أستراليا | 31,6 | 1,5 |
| مجموع (العالم) | 2143,4 | 100,0 |

**المصدر: Jean – froncois , DE VULPILLIRS MANUAL INTNERATION ale de l'assuranceop.cit. p-p 8.9**

يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.

وتحسب القيمة المضافة في مجال التأمين كالتالي:

- القيمة المضافة – رقم الأعمال الإجمالي –( تسوية المتضررين، الزيادة في الاحتياطات التقنية، مشتريات السلع والخدمات الوسيطة ).
- رقم الأعمال الإجمالي – الأقساط المحصل عليها Encaissé خلال الدورة (عادة ما تكون سنة) + المنتوجات المالية.

## المطلب الثالث: النتائج المحققة من طرف الشركة الوطنية للتأمين"SAA"

### أولا: التطورات الحاصلة في رأسمال الشركة.

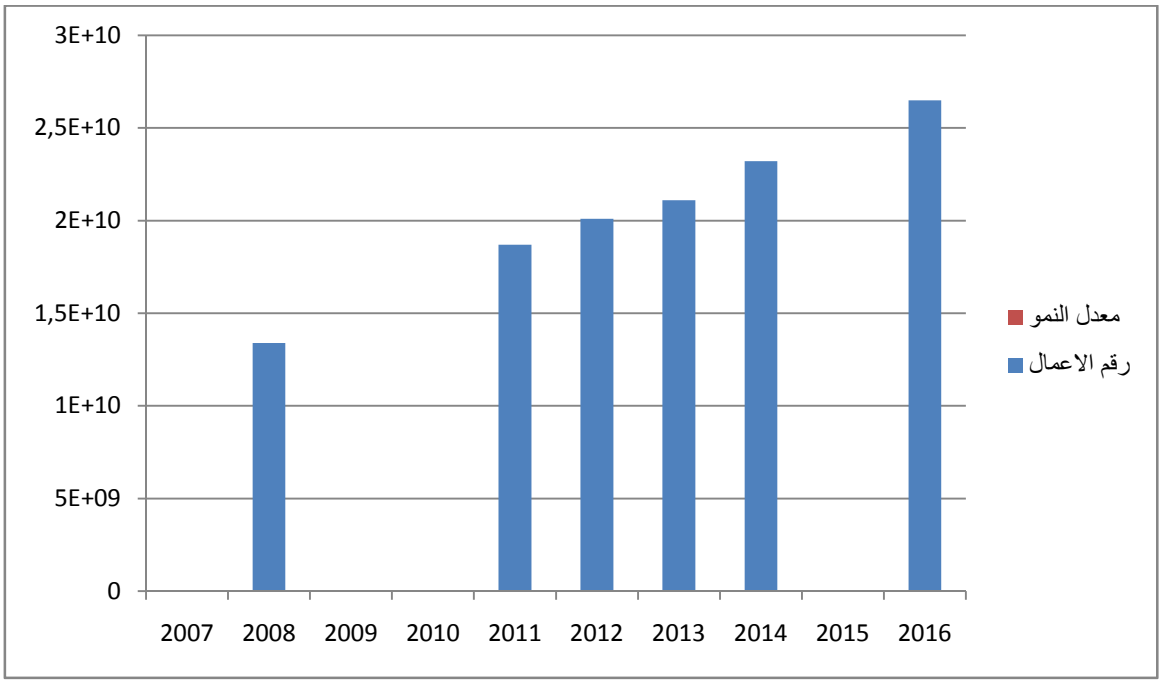
سنوضح في هذا الجزء مكانة الشركة الوطنية لتأمين في السوق الجزائرية للتأمين من خلال رقم أعمالها المتمثل في مجموع الأقساط المتحصل عليها في السنة، و الجدول التالي يبين تطور رقم أعمال الشركة خلال الفترة (2007-2016) .

**الجدول رقم (3-3): تطور رقم أعمال الشركة SAAالوحدة: مليار دج**

| السنة | رقم الأعمال | معدل النمو% |
|---|---|---|
| 2007 | 12 ,5 | - |
| 2008 | 13 ,4 | %7.2 |
| 2009 | 14 ,7 | %41.6 |
| 2010 | 16 ,4 | %31.2 |
| 2011 | 18 ,7 | %49.6 |
| 2012 | 20 ,1 | %60.8 |
| 2013 | 21,1 | %68.8 |
| 2014 | 23 ,2 | %85.6 |
| 2015 | 25 ,6 | %104.8 |
| 2016 | 26,5 | %112 |

**المصدر**: Rapport Annuel de la SAA , 2016.p12.

**الشكل رقم(3-4): تطور رقم أعمال الشركة ما بين 2007-2016**




المصدر :. Rapport Annuel de la SAA , 2016.p12

من الجدول أعلاه يمكن القول أن رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2007الى غاية 2016في تزايد مستمر حيث بلغ سنة( 2007 ) 12.5 مليار دينار جزائري أي بمعدل النمو إلى 14% سنة2011 حيث بقي في الارتفاع بنفس الوتيرة إلى غاية 2016 الذي بلغ فيها إلى 26.5 مليار دينار جزائري و يمكن تفسير هذا الارتفاع في رقم الأعمال للشركة إلى مجموعة من الأسباب:

- الامتيازات التي تمنحها الشركة الوطنية للتأمين للمتعاقدين( تخفيضات بالنسبة لعمال الشركات المتعاقد معها فيما يخص السيارات و المنازل، إعطاء فرصة للمتعاقدين معهم للمشاركة في الأرباح).

- الأسعار المقدمة من طرف الشركة.

-خدمات ما بعد البيع (التعويضات).

- تنويع المنتجاتالتأمينية.

- تقليل فترة علاج ملفات تعويض.

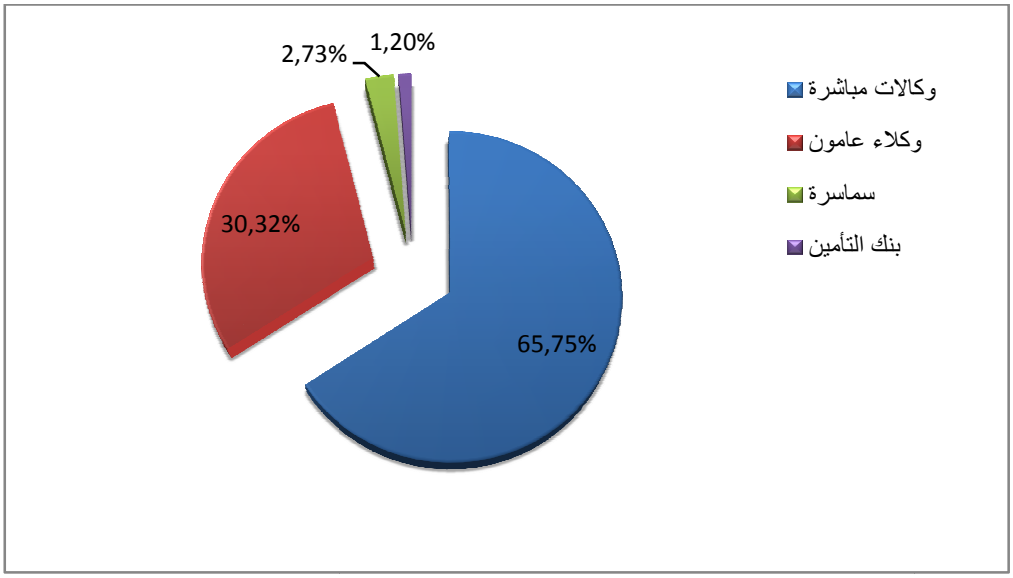
## تطور رقم الأعمال حسب شبكات التوزيع التجارية للشركة الوطنية للتأمينSAA

**الجدول رقم(3-4):تقسيم رقم الأعمال حسب شبكات التوزيع خلال سنة 2016**

| نوع الشبكة التوزيع | المبالغ | النسبة% |
|---|---|---|
| وكالات مباشرة | 17426 | 65,75 |
| وكلاء عامون | 8038 | 30,32 |
| سماسرة | 724 | 2,73 |
| بنكالتأمين | 317 | 1,20 |
| المجموع | 26505 | 100 |

**المصدر:** plan & budget prévisionnels 2016.p6 .

**الشكل رقم(3-5): نسبرقم الأعمال حسب شبكات التوزيع خلال سنة 2016**




**المصدر:** plan & budget prévisionnels 2016. P6

من الجدول أعلاه يتضح أن رقم الأعمال المحقق من طرف الوكالات المباشرة يقدر ب17426 مليون دج الذي يمثل 65.75% من رقم أعمال الشركة

و رقم الأعمال المحقق من طرف الوكلاء العامون يقدر ب8038 مليون دج، كما حقق السماسرة 724 مليون دج ما يمثل 2.73%من رقم أعمال الشركة.

كما حققت فرع بنك تأمين رقم أعمال 317مليون دج سنة 2014 مقابل 253 دج في سنة 2015 ما يمثل نسبة نمو تقدر ب25% و( 64 مليون دج).

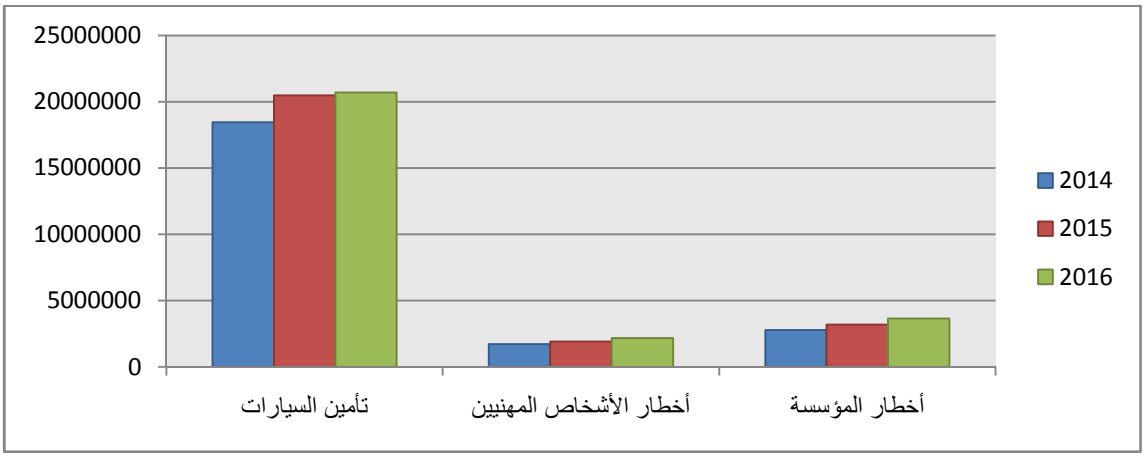
## 1- مساهمة الفروع في رقم الأعمال

**الجدول رقم (3-5): يوضح توزيع رقم أعمال الشركةSAA حسب الفروع خلال السنتين 2015-2016:**

| الفرع | تطور رقمالأعمال | | | نسبتغير رقم الأعمال | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2014 | 2015 | 2016 | 2014-2015 | 2015-2016 |
| *ضمانات الإجبارية* | *3060150* | 3090102 | 3147000 | 0,98% | 1,84% |
| *ضمانات غير إجبارية* | *15395790* | 17401891 | 17550000 | 13,03% | 0,85% |
| **إجمالي تأمين السيارات** | **18455940** | **20491993** | **20697000** | **11,03%** | **1%** |
| **أخطار الأشخاص المهنيين** | **1720720** | **1915354** | **2170000** | **11,31%** | **13,29%** |
| أخطار صناعية | 2231409 | 2438230 | 2790000 | 9,27% | 14,43% |
| أخطار فلاحية | 255670 | 445090 | 533000 | 6,85% | 19,75% |
| أخطار النقل | 292420 | 312440 | 315000 | 74,09% | 0,82% |
| **مجموع أخطار المؤسسة** | **2779499** | **3195760** | **3638000** | **14,97%** | **13,84%** |
| المجموع | 22956159 | 25603107 | 26505000 | 11,53% | 3,52% |

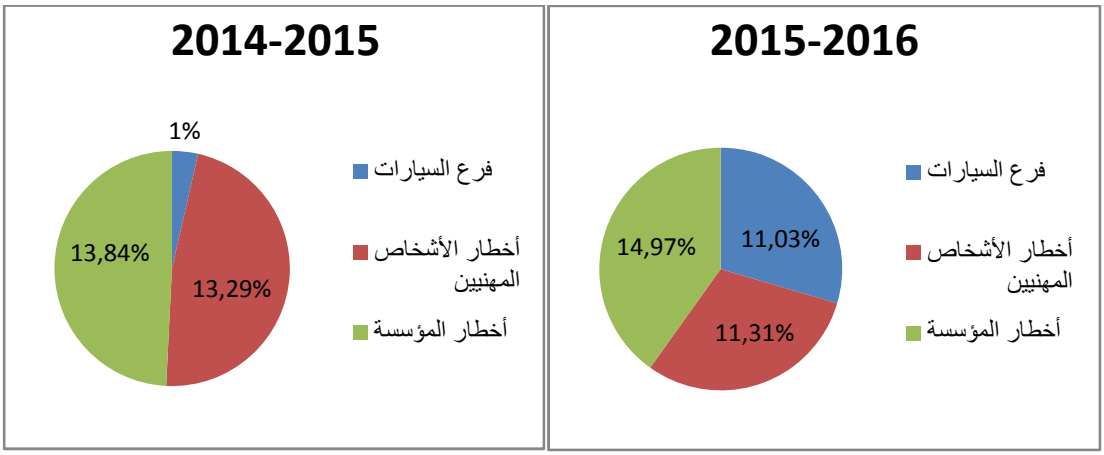
المصدر: Rapport Annuel de la SAA ,- 2015-2016.p12

**الشكل رقم (3-6): تطور رقم الأعمال حسب الفروع بالأرقام خلال سنوات(2014-2016-2015)**




**المصدر: من إعداد الطالبينبالاعتماد على الجدول اعلاه .**

**الشكل رقم (3-7): نسب تطور رقم الأعمال من 2014 إلى2016**




المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول أعلاه .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركة الوطنية لتأمين حققت أهدافها المسطرة و هذا بتطور في الإنتاج الإجمالي المقدر ب 26.5 مليار دج سنة 2016 مقارنة بكل من سنتي 2014و 2015 الذي قد كان فيهما رقم أعمال الشركة 25.6مليار دج و 22.95مليار دج على التوالي،حيث ارتفع رقم أعمال الشركة بنسبة11.53%مابين سنة 2015-2014 و استمرار الارتفاع بنسبة 3.52 %خلال سنة2016 و هذا ما يبين هدف المؤسسة في الاستمرار والتطور.

بلغ فرع السيارات 20697000 مليار دج نهاية سنة 2016 و هو يمثل 78 % من محفظة الشركة.حيثارتفع ب 11.03 %مابين2015-2014 مقارنة مع سنة 2016 التي سجلت ارتفاع ضئيل بنسبة 1% و التي ترجع إلى انخفاض استيراد السيارات الذي كان له اثر سلبا على تأمين السيارات، المنافسة في السوق.

في حين أن الفروع المكونةلأخطار الأشخاص المهنييناارتفعت ب 13.29% خلال سنتين2015-2016مقارنة ب سنتي 2014و2015 التي وصلت إلى 11.31%، كما ارتفع الفروع المكونة لأخطار المؤسسة بما فيها:القطاع الفلاحي، النقل، الصناعي بنسبة 14.97 خلال2014-2015و بنسبة 13.84 خلال سنتي 2015-2016.

**ثانيا: موقع الشركة الوطنية للتأمينفيسوقالتأمين الجزائري**

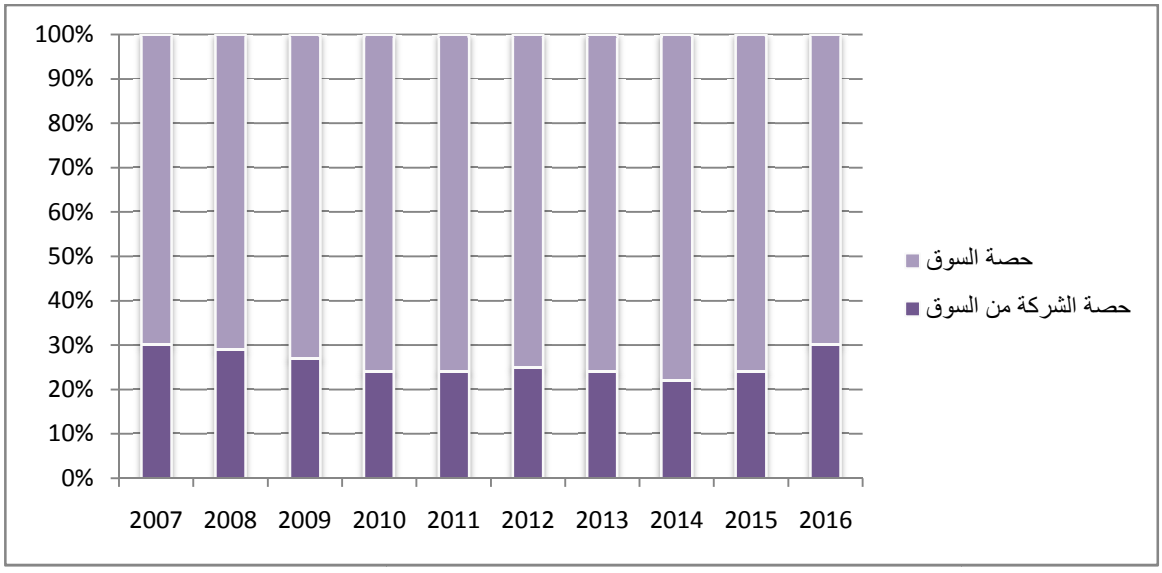
تحتل الشركة الوطنية لتأمين في سوق التأمين الجزائري 30% من حصة السوق سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 التي كانت تمثل 24% و سنة 2011 بنسبة 22% أي نسبة التطور ب 6% و الجدول التالي يوضح مكانة أو حصة الشركة SAA في سوق:

**الجدول رقم(3–6): يبين حصة الشركة الوطنية للتأمين "SAA" في السوق الجزائري للتأمينمن2007 إلى غاية 2016**

| السنوات | رقم الأعمال السوق | رقم أعمالSAA | حصة الشركة من السوق |
|---|---|---|---|
| 2007 | 41.647 | 12.5 | 30% |
| 2008 | 46.504 | 13.4 | 29% |
| 2009 | 53.861 | 14.7 | 27% |
| 2010 | 68.009 | 16.4 | 24% |
| 2011 | 77.678 | 18.7 | 24% |
| 2012 | 81.082 | 20.1 | 25% |
| 2013 | 87.329 | 21.1 | %24 |
| 2014 | 100.182 | 23.2 | %24 |
| 2015 | 114.885 | 25.6 | %24 |
| 2016 | 125.472 | 26.5 | %30 |

**المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على Rapport Annuel de la SAA ,2016.P المجلس الوطني للتأمينات2016، ص3.**

**الشكل رقم (3–8):موقع الشركة الوطنية للتأمينفي سوق التأمينالجزائري**




**المصدر: من إعداد الطالبين**

**ثالثا:التعويضات**

يوضح الجدول التالي التعويضات التي قامت الشركة بتسويتها و تعويض المؤمنين لديها نتيجة تحقق الخسائر المؤمن منها للمؤمنين خلال السنتين 2015-2016 مبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم(3-7): تطور التعويضات التي قامت الشركة بتسويتها.الوحدة:مليون دج**

| الفروع | 2015 | | 2016 | | نسب التغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ |
| السيارات | 391248 | 13602 | 399227 | 14811 | 2% | 9% |
| أشخاص مهنيين | 3329 | 226 | 5026 | 210 | 51% | -7% |
| أخطار صناعية | 897 | 398 | 2243 | 550 | 150% | 38% |
| أخطار فلاحية | 578 | 82 | 1299 | 154 | 125% | 88% |
| أخطار النقل | 47 | 21 | 197 | 248 | 319% | 1081% |
| المجموع | 396099 | 14329 | 407992 | 15973 | 3% | 11% |

**المصدر: plan & budget prévisionnels 2016. P7**

من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة الوطنية للتأمين سجلت تطورا ملحوظا في عملية التعويضات نوضحها كالآتي:

- ارتفاع في تعويض السيارات من 13602 مليون دج سنة 2013إلى 14811 مليون دج، أي ارتفاع بنسبة 9%.
- انخفاض تعويضات الأخطار الأشخاص المهنيين، من 226 مليون دج سنة2015 إلى 2016 مليون دج، أي انخفاض بنسبة7- %.
- أما بالنسبة ل لأخطار المؤسسة فقد سجلت ارتفاع كبير في تعويضات النقل، الصناعي، و الفلاحي بنسب 38%،88% ،1081%على التوالي.

**رابعا: إعادةالتأمين**

فيما يلي جدول يوضح حجم كل من التنازلات التي قامتالمؤسسة الوطنية للتأمين"SAA"بالتنازل عنها لشركات تأمين أخرى(شركات إعادة التأمين) من جهة، و العمولات التي تم قبضها من هذه الشركات خلال سنة 2016.

**الجدول رقم(3-8): يبين حجم التنازلات و العمولات للشركة الوطنية للتأمين"SAA" سنة 2016الوحدة: مليون دج**

| الفروع | رقم الأعمال(الأقساط) | حجم تنازلات | نسبة متنازل عنها | العمولة المقبوضة | معدل العمولة |
|---|---|---|---|---|---|
| السيارات | 20697000 | 138269 | 36% | 23506 | 17% |
| DONT ASSISTANCE | 385393 | | | | |
| أخطار متعددة | 4960000 | 1508711 | 30% | 277729 | 19% |
| النقل | 315000 | 60336 | 19% | 19872 | 33% |
| الفلاحي | 533000 | 160597 | 22% | 30197 | 19% |
| المجموع | 26505000 | 1867913 | 7% | 351304 | 19% |

**المصدر**: plan& budget prévisionnels 2016. P:18-19

من خلال الجدول يمكن القول أن الشركة الوطنية للتأمين خلال سنة 2016بلغ اجمالي الاقساط المتنازل عنها ب 1868 مليون دج مقارنة بسنة 2015 و التي بلغ فيها الاقساط المتنازل عنها ب 1900مليون دج و ذلك راجع الى قدرة الشركة على الاحتفاظ، أما عن العمولات المقبوضة من معيدي التأمين فقد شهدت ارتفاع خلال سنة 2016 و التي بلغت قيمتها 351304 مليون دج مقارنة بسنة 2015 التي بلغت 325181 مليون دج[1].

[1]Rapport Annuel de la SAA 2016, p18-19.

**خلاصةالفصل**

حاولنا في هذا الفصل دراسة قطاع التأمين في الجزائر، الذي شهد عدة تحولات عميقة بفضل المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة و ذلك من خلال جملة من الإصلاحات على رأسها التشريعات والقوانين المؤطرة للقطاع والتي حررته من الاحتكار ودفعته نحو الانفتاح وتحرير السوق، إضافة لذلك قمنا بحصر جميع مؤسسات التأمين المزاولة للنشاط التأميني بالجزائر،والهيئات المكلفة بالرقابة على هذا القطاع.

ومن خلال هذا الفصل أيضاً حاولنا تحليل الوضعية المالية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2014-2016 و توصلنا إلى النتائج التالية:

- يلعب التامين دور مهم في الحد من التضخممن خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- يعتبر بند من بنود ميزان المدفوعات، وتسجل فيه عمليات متعددة.
- عندما تكون حصص التامين في الناتج الداخلي الخام مرتفعة، هذا يعني أن الدولة فيتقدم مستمر والعكس.
- توصلنا إلى أنّ الشركة كانت في كل سنة تحقق رقم أعمال أفضل من السنة السابقة.
- ومن خلال تحليلنا لنسب المردودية وجدنا أنّ النتيجة الصافية هي المحرك الأساسي لهذه المردودية حيث أنه كلما زادت النتيجة انعكس ذلك بالإيجاب على المردودية .
- تشير نسب الهيكلة إلى أن الاستقلالية المالية للشركة تتزايد نظرا للتزايد المستمر في حجم الأموال الخاصة.
- كما سجلت تطور ملحوض تطورا ملحوظا في عملية التعويضات التي كانت مسجلة في الجداول المقدمة.

# خاتمة عامة

**خاتمة عامة**

من خلال التطوير والبحث المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها، خاصة وأن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواء داخليا أو خارجيا، إلا أن شركات التأمين تتميز عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها، فهي تحصل على أقساطها (إراداتها) قبل أن تعرف حجم تعويضاتها(تكاليفها)، إضافة إلى أنها تواجه مخاطر مختلفة سواء كان ذلك في نشاطها التقني( التأميني) أو نشاطها المالي(التوظيفات).

وقد جاءت هذه الدراسة لمحاول إبراز أهمية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وما له من دور كبير إبراز الوضعية المالية للشركة للوقوف على مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين في أوقاتها المقررة، وتوفير المعلومات الملائمة والموثوق فيها للمسيرين ومستخدمي قوائمها المالية، من خلال عرض مجموعة من أساليبالتحليل المالي ونسب التوازن المالي، بغية الوصول إلى تفسيرات مناسبة لحالة الشركة ماليا والحكم على أدائها واتخاذ القرارات المناسبة، ومن خلال بحثنا استطعنا الخروج بمجموعة من النسب التي تتناسب مع معطيات الشركة الوطنية للتأمين« SAA»التي كانت محل دراستنا من أجل تقييم أدائها خلا هذه السنوات الأخيرة.

**نتائج الدراسة:**

بناءا على إشكالية دراستنا المطروحة والفرضيات المعتمدة والأهداف المرجوة من هذا البحث من جهة، والدراسة النظرية و الميدانية للموضوع من جهة أخرى، تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- **نتائجاختبار الفرضيات:**

- **الفرضيةالأولى:**"تتمثل موارد شركات التأمين في الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم وعوائد الاستثمارات، أما استخداماتها فتكون في استثماراتها في مجالات أخرى"، هذه الفرضية صحيحة لأن المورد الأول لشركات التأمين هو الحصول على الأقساط من المؤمن لهم، ثم تقوم بتوظيف هذه الأموال من استثمارات أخرى حيث تحصل من هذه الاستثمارات على عوائد".

- **الفرضية الثانية:** "إن شركات التأمين الوحيدة القادرة على أداء الوظيفة التأمينية"، هذه الفرضية صحيحة لأنه عند توفر السيولة يمكن للشركة من الوفاء بالتزامات اتجاه في أوقاتها المحددة.
- **الفرضية الثالثة:** من خلال النتائج المتوصل إليها يتبين لنا أن هناك عدة متغيرات لها دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنمية الاقتصاد الوطني فهو ليس الوحيد وهذا ينفي،صحة الفرضية التي مفادها: "يلعب سوق التامين الجزائري دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني ".

➢ **نتائج الدراسة النظرية:**

توصلنا من خلال فصولنا النظرية إلى ما يلي:

- يعتبر قطاع التأمين قطاع اقتصادي باعتباره عامل أساسي لحماية اقتصاد الوطني وتمويله.
- تسعى شركات التأمين دائما إلى تحقيق الربحية والبقاء، ما يستوجب عليها وجود نظام رقابي يهدف إلى تقييم أدائها باستعمال أساليب متعددة أبرزها التحليل المالي، لما يسمح لها بالقيام بوظائفها بأكثر كفاءة وفعالية.
- تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من أبرز الشركات الوطنية الرائدة في سوف التأمين الجزائري، فهي تعتبر الرائد بأكبر رقم أعمال وبحصة سوقية معتبرة.
- يحتل تأمين السيارات والمكانة الأولى من بين الفروع الأخرى.
- ارتفاع نسبة التكاليف بمختلفأنواعها خاصة تكاليف المستخدمين التي تحتل نسبة كبيرة من مجموع التكاليف.

➢ **نتائج الدراسة التطبيقية:**

من خلال دراستنا وتحليلنا للشركة الوطنية للتأمين توصلنا إلى النتائج التالية:

- التطور المستمر لرقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين وهذا ما يعكس رغبة الشركة في التطوير والاستمرار وإتباع استراتيجياتها المخططة بغية تحقيق الأهداف.
- انخفاض النواتج المالية المحصلة من التوظيفات المالية.
- تشير نسب السيولة على أن الشركة قد شكلت فوائض وهو ما يبين قدرتها على تسوية التزامات جملة وثائق التأمين في حالة التصفية.
- تشير نسب الهيكلة إلى أن الاستقلالية المالية تزايدت نظرا للتزايد المستمر في حجم الأموال الخاصة.

- إن رأس مال العامل خلال فترة الدراسة كان سالبا وذلك يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة.
- رصيد الخزينة موجب خلال فترة الدراسة وهذا ما يبين أن القيم الجاهزة أكبر من السلفات المصرفية.

➢ **التوصيات:**

- على شركات التأمين الاهتمام بالكوادر البشرية و تنمية مهاراتها، إذ يوجد من العاملين من له دراية وفهم بسيط للأخطار التي يكتتبونها، ومتابعة المستجدات التأمينية على مستوى العالم.
- ضرورة تكوين هامش ملاءة مناسب والذي يتكون من الأموال الخاصة ليحمي الشركة من النتائج الاستثنائية الغير متوقعة.
- تحديد مخصصات تقنية لمختلف الأخطار المؤمن عليها وتقييمها بشكل دقيق كونها توجه للوفاء بالالتزامات.
- الاهتمام بنشر الوعي التأميني لدى الجمهور سواء بحاجاتهم أو توعية الأفراد بحقوقهم التأمينية.
- العمل على تطبيق مفاهيم واتجاهات التسويق بالاهتمام بمفاهيم قياسات، اتجاهات المستهلكين ومفاهيم إرضاء العميل.
- استخدام الأبعاد الجديدة والمتغيرة لتكنولوجيا الإنترنت في تسويق المنتج التأميني.
- توفير نظام فعال للإعمال الآلي الذي يسمح بربط شركة القطاع ببعضها البعض والشركة الأم بفروعها لما له من ايجابيات لتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمعالجة الأضرار والإسراع في التعويضات.

➢ **آفاق البحث:**

في ظل التأكيد على أهمية الموضوع وباعتباره من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث والإثراء،نطمح أن يكون هذا البحث مجرد تمهيد لدراسات أخرى أكثر اتساعا وشمولا في معالجة القطاع التأميني، إذ يمكن اقتراح جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع بغية فتح المجال لمواصلة البحث، والتي أهمها:

- دراسة تفصيلية لمختلف تقنيات تسيير أصول و خصوم شركات التأمين.
- حوكمة شركات التأمين.
- دراسةتسويقية فيما يخص المنتجات التأمينية.

# قائمة المراجع

**أولا: باللغةالعربية**

**1- الكتب**

1) ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001.

2) إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، الرياضة والتأمين، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2006.

3) أحمد نور، أحمد سيفوني شحاتة، محاسبة المنشأة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

4) بديعة كلابي، التأمين من الخطر، دار المعارف العمومية، لبنان، 1992.

5) برغوتي وليد، تقييم خدمات شركات التأمين.

6) محمد توفيق اليلقيفي، إبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية، 2006.

7) جديري معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2004.

8) حنفي عبد الغفار، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

9) صدقي عبد الهادي إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2014.

10) عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة حيدرة، الجزائر، 1998.

11) عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968.

12)فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثانية، 2006.

13)المادة 153 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات، المادة 19 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات الصادر في 25 جانفي 1995، المادة 49 من الامر 95-07.

14)محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007-2008.

15)محمد عبد العزيز العجمية، صبحي تدريس، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

16)محمد مرواخة السمات وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (جزئي او كلي)، مكتبة دار الثقافة، طبعة 2، عمان، الاردن.

17)محمد ناصر جودت، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق،دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

18)منير إبراهيم هنيدي، إدارة السواق و المنشأة المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.

19)المواد 136 إلى 144 من الامر 95-07 المتعلق بالتأمينات.

20)موسوعة عالم التجارة وإدارة الأعمال – التأمين –التخطيط – التنظيم، دار النشر creepsedito،2004-2005.

**2- الأطروحات**

1) سيد محمود سيد محمد، محاضرات في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، سوريا.

### 3- الرسائل

1) برغوتي وليد، رسالة ماجستير بعنوان تقيم خدمات شركات التأمين واثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، 2013-2014.
2) موري سمية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، أثار التقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، الجزائر، 2009-2010.
3) نور الهدى العميد، واقع سوق التامين الجزائري في ضل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2009- 2010.
4) جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية(حالة الجزائر)، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2004-2005.
5) سهام رياش، قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2008.

### 4- المجلات

1) الجريدة الرسمية رقم 13، مارس1995.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Rapport Annuel de la SAA , 2013.
2) Jean – froncois , DE VULPILLIRS MANUAL INTNERATION ale de l'assurance.
3) Séminaire sur les assurance automobiles,cars,1992.
4) Plan et budget prévisionnels, 2016.
5) http//www.ccr.fr/index.do§fid. 2017/03/15.
6) http//www.cnna.dz/arabe/bultin numero2017/03/15.
7) www.saa.dz dernier modification 2017/03/15.
8) http/www.CARDIF.COM/PRESENTATION.HTM 2017/03/18
9) http/www.salamawarners.dz .2017/03/18.
10) www.google.fr201/03/18 .